E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/32
E/C.10/1994/14
28 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها العشرين

(جنيف، ٢ - ١١ أيار/مايو ١٩٩٤)

موجز

ما فتئت تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية باعتبارهما العاملين المسؤولين عن تحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي، كما يظهر من دورهما في التدفقات الراهنة لرأس المال، والتمويل، والتجارة، والتكنولوجيا، والعمل. وقد بلغت تدفقات الاستثمار عام ١٩٩٣ ما مقداره ١٨٥ بليون دولار وزاد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فبلغ ٢,٢ تريليون دولار.

وبلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ٥٠ بليون دولار عام ١٩٩٢ وحوالي ٨٠ بليون دولار عام ١٩٩٣، وقد فاق معدل زيادة التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية نظيره إلى البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، تزايد نصيب البلدان النامية من التدفقات الاستثمارية في العالم (٣٧ في المائة عام ١٩٩٣). ومن العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذا الاتجاه، الأداء الاقتصادي الجيد، وتنفيذ سياسات الخصخصة، وفتح أسواق الأسهم. ومن المرجح أن يستمر التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في إطار تزايد اتجاه العالمية وتكامل الإنتاج الدولي.

ولم يكن لأقل البلدان نموا أي نصيب من الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وتبذل البلدان الافريقية جهدا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تحرير سياساتها بصفة خاصة، ونجح عدد منها في اجتذاب تدفقات كبيرة.

130794 110794 94-26841

القضايا الراهنة

صحب النمو الهائل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عقد الثمانينات نمو طفيف في فرص العمل في الشركات عبر الوطنية. ورغم ذلك، فقد بلغ حجم العمالة المباشرة بهذه الشركات والشركات الأجنبية التابعة لها ٧٣ مليون نسمة، وعمل أكثر من هذا الرقم بأنشطة ترتبط بالشركات وتوابعها بروابط متقدمة أو لاحقة. وقد يسهم الإنتاج الدولي في زيادة فرص العمالة، ولكن لا يتحقق ذلك كثيرا بزيادة العمالة المباشرة في الأجل القصير بقدر ما يتحقق عن طريق رفع الكفاءة وتعزيز التنافس.

ويشتد اهتمام الكثير من البلدان النامية بتعزيز التنافس وتحسين الإنتاجية في الصناعات الخدمية لديها؛ وقد بدأت، في سبيل هذه الغاية، في فتح أسواقها أمام مؤسسات الخدمات الأجنبية. وكان مهما، لتحرير قطاع الخدمات من القيود، إنجاز بعض الإصلاحات على صعيد "مجمعات الخدمات" التي تضم فئات مترابطة من الخدمات.

وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية، لوحظ عدم كفاية الاقتصار على تنقيح قانون الاستثمار الأجنبي بحد ذاته. فثمة عوامل أخرى تؤثر على مناخ الاستثمار بوجه عام، من بينها ملاءمة السياسات الضريبية والمالية وغيرها من السياسات الاقتصادية العامة وكذلك كفاءة وجودة وفعالية الإدارة في الترغيب في الاستثمار في البلد والاستجابة لطلبات الاستثمار الأجنبي. وقد أصبح تشجيع المبادرة الحرة وتقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الأهداف الصريحة للجهود المقبلة للبرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية.

مستقبل اللجنة

على ضوء التركيز المتزايد على الاستثمار الدولي، قررت اللجنة أن يطلق عليها اسم جديد هو اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتكون تابعة لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي للجنة أن تكون محفلا لتبادل الآراء والخبرات بين الحكومات، وقطاعات الأعمال، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والخبراء في المواضيع المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة البيئة المناسبة لانتعاش القطاع الخاص وتنمية المشاريع.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	مسائل تتطلب اتخاذ اجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أن يوجه انتباهه إليها	٤
	ألف - مشروع قرار	٤
	باء - مشروع مقرر	٧
	جيم - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٨
الثاني -	الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية	٩
الثالث -	دور الشركات عبر الوطنية في الخدمات	٢٢
الرابع -	الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عبر الوطنية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والصكوك الأخرى	٢٥
الخامس -	التجارب القطرية والإقليمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية	٣١
السادس -	الخبرة المكتسبة في التعاون التقني المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية	٣٧
السابع -	تنفيذ البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة	٤١
الثامن -	مسألة المستشارين الخبراء	٤٧
التاسع -	جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والعشرين للجنة	٤٨
العاشر -	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين	٤٩
الحادي عشر -	تنظيم الدورة	٥٠
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٥٠
	باء - الحضور	٥٠
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٥١
	دال - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى	٥٢
	هاء - الوثائق	٥٢
مرفق:	الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها العشرين	٥٣

الفصل الأول

مسائل تتطلب اتخاذ اجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أن يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار

١ - توصي اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الآلية المؤسسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٤٩/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يضع في اعتباره تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها العشرين[(١)]

وإقرارا منه بضرورة تحسين الكفاءة والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا الاستثمار الدولي، وبإمكانية إنجاز هذه التحسينات عن طريق الترشيد الأفضل سواء للاجتماعات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أو لموارد الأمانة العامة.

يقرر توصية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٢١٢/٤٧ باء المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، المتخذ في سياق عملية إعادة التشكيل الجارية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تؤيد قرار الأمين العام إدماج جميع الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

---

(١) سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٢ (E/1994/32).

وإذ تدرك ما للاستثمار الدولي، فضلا عن تدفقات رأس المال الدولية الأخرى التي تحركها السوق من دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في العالم،

وإذ تؤكد ما للمداولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن هذه المواضيع من قيمة فريدة بالنسبة للمجتمع الدولي،

وإقرارا منها بضرورة تحسين الكفاءة والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا الاستثمار الدولي، وبإمكانية إنجاز هذه التحسينات عن طريق الترشيد الأفضل، سواء للاجتماعات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أو لموارد الأمانة العامة،

وإذ تضع في اعتبارها ما تم عام ١٩٩٣ من نقل لشعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة التابعة سابقا لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ليصبح اسمها شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار،

وإذ تضع في اعتبارها ما أنجزته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية من عمل عبر دوراتها العشرين الماضية، وأنها قد شددت بدرجة أكبر، فيما اضطلعت به من أنشطة في السنوات الأخيرة، على مساهمة الشركات عبر الوطنية في النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتعزيز التعاون بين البلدان النامية المضيفة والشركات عبر الوطنية، وتيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ واستكشاف الروابط بين تدفقات رأس المال ونشر التكنولوجيا وحيازتها والتجارة في السلع والخدمات؛ إن هذا التحول قد أدى إلى زيادة عدد العناصر المشتركة بين أنشطة اللجنة وأنشطة مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى تجنب ازدواجية لا ضرورة لها في عمل هيئات الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د-٥٧) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بما في ذلك الفقرتان ٣ و ٤ منه، والوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"[٢] التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٢، وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد دور الأونكتاد الهام بوصفه، في جملة أمور، أنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات

(٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5) الجزء الأول، الفرع ألف.

رئيسية تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولا سيما مصالح البلدان النامية.

١ - تقرر أن تصبح اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لجنة تابعة لمجلس التجارة والتنمية وأن يطلق عليها اسم جديد هو لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية؛

٢ - تطلب من مجلس التجارة والتنمية أن يعالج على سبيل الاستعجال مسألة توجيه برنامج عمل لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية على أساس التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها العشرين، بحيث يقوم مجلس التجارة والتنمية بتوجيه العمل على نحو يجتذب، كلما أمكن، حضور كبار المسؤولين ذوي الصلة في القطاع العام، وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص، وأن يشمل العمل ما يلي:

(أ) تشجيع تبادل الآراء والخبرات فيما بين من يهمه الأمر من الحكومات والشركات التجارية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والنقابات والخبراء بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي، والشركات عبر الوطنية، وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص وتنمية المشاريع؛

(ب) استعراض ما أنجزته الأمانة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، فيما يتعلق بأنشطتها البحثية ونشر المعلومات عن السياسات والبرامج والتطورات المتصلة بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص وتنمية المشاريع؛

(ج) استعراض ما أنجزته الأمانة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، بشأن تقديم المساعدة التقنية للحكومات المهتمة بإقامة نظم استثمار وتهيئة البيئات المناسبة لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي ومزيد من الدعم لتنمية المشاريع، مما يسهم في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة وتنميتها،

٣ - تطلب إلى الأمين العام إعادة كامل موارد برنامج الشركات عبر الوطنية على نحو ما تم تخصيصه أصلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وبما يتفق وقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ ألف؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء والأطراف المهتمة إلى زيادة الدعم المالي من أجل التعاون التقني، وخدمات الاستشارة وتقديم المشورة، وأنشطة التدريب والبحث والإعلام في ميدان الاستثمار الأجنبي؛

٥ - تقرر أن تبقي اللجنة قيد الاستعراض أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الذي ستعقد دورته القادمة في جنيف في النصف الأول من عام ١٩٩٥؛

٦ - تقرر أيضا عقد الدورة التالية للجنة في جنيف في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

باء - مشروع مقرر

٢ - كما توصي اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها العشرين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والعشرين للجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها العشرين[1]؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والعشرين للجنة على النحو الوارد أدناه:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٣ - التطورات الأخيرة في مجال الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية

تقارير من إعداد أمانة الأونكتاد

٤ - التجارب القطرية والإقليمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية

تقارير من إعداد أمانة الأونكتاد

٥ - تنفيذ البرنامج المتعلق بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية
تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد عن أنشطة البرنامج المتعلق بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد عن الخبرة المكتسبة في مجال التعاون التقني

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثالثة عشرة

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة

جيم - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

٣ - يوجه انتباه المجلس الى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة:

المقرر ١٠١/١٩٩٤ - تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية عشرة

قررت اللجنة ما يلي فيما يتعلق بمشاريع القرارات الواردة في تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية عشرة[٣]:

(أ) عدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار الأول، المعنون "توسيع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ"؛

(ب) اعتماد مشروع القرار الثاني، المعنون "الترتيبات المالية للدورة السنوية للفريق"؛

(ج) اعتماد مشروع القرار الثالث، المعنون "الهيكل والموارد اللازمان للوفاء بالولاية المنوطة بالفريق"، بصيغته المعدلة شفويا؛

(د) اعتماد مشروع القرار الرابع، المعنون "تعزيز تنسيق دور الفريق في ميادين المحاسبة والإبلاغ"؛

(هـ) إرجاء اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار الخامس، المعنون "إنشاء فريق فرعي يتبع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ".

---

(٣) E/C.10/1994/12.

الفصل الثاني

الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في الجلسات ١ الى ٤ المعقودة في ٢ و ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت أمامها الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر (E/C.10/1994/2)؛

(ب) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن الشركات عبر الوطنية والعمالة (E/C.10/1994/3).

٢ - وذكر المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات التابع لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إن الشركات عبر الوطنية تعد سببا للتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي ونتيجة لها، على السواء. ولاحظ أن عالم الشركات عبر الوطنية كان يتألف، في أوائل التسعينات، من زهاء ٣٧ ٠٠٠ شركة أم و ٢٠٠ ٠٠٠ شركة تابعة - وهي زيادة هامة بالمقارنة بعدد الشركات عبر الوطنية التي كانت متمركزة في بلدان الموطن الرئيسية في عام ١٩٧٠ والبالغ ٧ ٠٠٠ أو ما أشبه. وعزا جزءا من الزيادة الى تحول شركات من البلدان النامية، فضلا عن بعض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الى شركات عبر وطنية، إلا أنه أكد ما تتسم به الشركات عبر الوطنية الكبرى من أهمية للاقتصاد العالمي. وتمثل الشركات الـ ١٠٠ الكبرى من حيث الموجودات الأجنبية ثلث كامل المقدار العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وكانت تسيطر على ٣,٣ تريليون دولار من الموجودات العالمية في عام ١٩٩١، منها نحو ٣,١ تريليون دولار تمثل موجودات خارج بلدان موطنها. ولاحظ المدير المساعد أن تدفقات الاستثمار العالمية نحو الخارج، هبطت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ لكنها انتعشت في عام ١٩٩٣ لتصل الى ١٨٥ مليار دولار، وأن المقدار الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم استمر في الزيادة ليبلغ ٢,٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٣. وأكد، علاوة على ذلك، أنه حدث ارتفاع مستمر في استثمار الأجنبي المباشر المتجه الى البلدان النامية ليبلغ ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ وقرابة ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ - وهو مستوى فاق التدفقات العالمية الى الداخل في عام ١٩٨٥. ونتيجة لذلك، مثلت البلدان النامية نصيبا متزايدا من تدفقات الاستثمار على نطاق العالم، وبلغ هذا النصيب ٣٧ في المائة عام ١٩٩٣. ومن اللافت للنظر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الآن نصيبا من تكوين رأس المال المحلي الإجمالي أكبر في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. وهناك مؤشرات مشجعة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على الاستمرار في المحافظة

على مقادير الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادتها. وإن تحسن الاحتمالات المرتقبة للنمو، وجودة الأداء الاقتصادي، ووجود أطر سياسة مساعدة بفضل زيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتحول الى القطاع الخاص، والتحرير، ووجود مخططات تكامل إقليمية توسع من الفرص السوقية ومن مجال زيادة توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، تعتبر كلها عوامل هامة تساهم في إدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية.

٣ - وأكد المدير المساعد أن الضغوط المتزايدة للاتجاهات التي تعزز العالمية وتكامل الانتاج الدولي قد اقترنت، في الكثير من الأذهان، باستمرار ارتفاع مستويات البطالة. وقد نمت العمالة التي توفرها الشركات عبر الوطنية جنبا الى جنب مع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بمعدل أدنى الى حد كبير. ويقدر أن الشركات عبر الوطنية تستخدم قرابة ٧٣ مليون شخص في الموطن وفي الخارج، وهو مقدار لا يمثل سوى ٢ الى ٣ في المائة من القوى العاملة العالمية، ولكن هذه الشركات تمثل نحو خمس العمالة ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية، وهي تولد، علاوة على ذلك، عمالة غير مباشرة كبيرة. يضاف الى ذلك أن الشركات عبر الوطنية هي التي توفر، بصورة نموذجية، أجورا أعلى وأعمالا أكثر جاذبية مما توفره، في المتوسط، الشركات المحلية، وهو أمر يعكس توزيعها الصناعي وفوارق انتاجيتها والاستراتيجيات الخاصة بها. وأدى تكامل الانتاج الدولي الى زيادة تعزيز السمة التي تتسم بها الشركات عبر الوطنية، وهي ارتفاع الأجر وارتفاع المهارات، مما ساهم في زيادة المنافسة فيما بين الحكومات على اجتذاب أنشطة الشركات عبر الوطنية واستبقائها. بيد أنه لا توجد هناك، في رأيه، صلة بين ازدياد الانتاج العالمي وارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة. وبوجه خاص، فإن تغيير مواقع العمل ونقلها الى البلدان النامية، بالمقارنة بمجموع الأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، ما زال محدودا تماما لعدد من الأسباب: أولا، إن تكاليف الأيدي العاملة ليست سوى عامل من العوامل التي تحدد موقع الانتاج في البلدان النامية كما أن الفروق في تكاليف الأيدي العاملة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية توازنها، الى درجة كبيرة، فروق موازية في انتاجية الأيدي العاملة؛ ثانيا، بقدر ما يحدث تحول في الانتاج من البلدان المتقدمة الى مجموعة البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإنه ينطوي بصورة نموذجية على عملية إضافة تتم فيها إنشاء مرافق انتاج جديدة في هذه المجموعة من البلدان؛ وأخيرا، فإن القسم الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في الخدمات وإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقيد الموقع، بالنظر الى أن إمكانية الاتجار في الخدمات ما زالت محدودة. وتوحي جميع هذه العوامل بأنه على الرغم من أن الانتاج الدولي عامل رئيسي في توسع عملية إعادة الهيكلة الصناعية على المستوى العالمي، فإن آثاره على النمو وعلى توزيع العمالة محدودة، وبأن العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الدورية، والتغيرات التكنولوجية، وعدم مرونة أسواق العمل، تعتبر أهم العوامل التي تؤثر في النمو وفي توزيع العمالة. ونبه المدير المساعد الى أنه بالرغم من أن انخفاض تكاليف العمل ما زالت تشكل ميزة موقعية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، فإن البلدان لا يمكن أن تأمل في المحافظة على مستويات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل به من عمالة إلا عن طريق الاستثمار في التعليم وتعزيز المهارات وتشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستثمار في عمليات ومنتجات كثيفة التكنولوجيا بشكل أكبر. وأضاف

قائلا إن تعزيز فرص النمو والعمالة المقترن بتكامل الانتاج الدولي - بسبب تغير هيكل التخصص الوطني يتطلب من واضعي السياسات منظورا طويل الأجل على المستويين الوطني والدولي على السواء. واختتم حديثه قائلا إنه قد يلزم في هذا السياق قيام تعاون أكبر فيما بين الحكومات وبين الحكومات والقطاع الخاص، على السواء.

٤ - وأحاطت عدة وفود علما بالاتجاه الأخير نحو زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية، واقترانها بتناقص التدفقات الى البلدان المتقدمة، الأمر الذي أدى الى استئثار البلدان النامية في عام ١٩٩٣ بنصيب منقطع النظير يبلغ ٣٧ في المائة من التدفقات العالمية. وعزت زيادة التدفقات الى البلدان النامية الى عوامل اقتصادية تشمل التوسع القوي، وارتفاع عوائد الاستثمار، وإجراء إصلاح للسياسات يخلق فرصا واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر ولمشاركة الشركات عبر الوطنية في اقتصاداتها، حتى في القطاعات التي كانت في السابق مغلقة أمام هذه الشركات. وأوجزت بعض وفود البلدان النامية تدابير التحرير التي اتخذتها، ومنها على سبيل المثال إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة العوائق أمام حرية عمل اقتصاد السوق، وتحويل الملكية الى القطاع الخاص، فضلا عن إزالة العقبات البيروقراطية أمام الاستثمار الأجنبي. ووافقت الوفود على أن الشركات عبر الوطنية تعتبر، سببا للتنمية ونتيجة لها على السواء. وأنها تؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية والنمو عن طريق التقليل من نقص رأس المال، ونشر الدراية العملية والتكنولوجية، وحفز المنافسة من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي.

٥ - وتناول عدد من الوفود قضية استمرار نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي في سياق الانتعاش العالمي المتوقع في الأداء الاقتصادي والنمو واستمرار التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. ورأت هذه الوفود أن استعادة النمو في البلدان المتقدمة يمكن أن تساهم في إعادة توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، وأن تزايد أهمية الخدمات في الاقتصادات المحلية للبلدان المتقدمة يمكن أن ينطوي، في الوقت نفسه، على تحول إضافي لإنتاج الصناعة التحويلية نحو البلدان النامية في الصناعات التي تتمتع فيها هذه الأخيرة بميزة نسبية، مما سيؤدي الى تغيرات إضافية في نمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأثيرت بعض مشاعر القلق إزاء الآثار المترتبة على تزايد قدرة رأس المال على الانتقال عبر الحدود الوطنية - وهو تزايد نجم في الآونة الأخيرة عن إزالة الضوابط المالية وتحويل الملكية الى القطاع الخاص - من حيث تزايد ضعف مناعة الاقتصاد العالمي إزاء اتساع وسرعة حركة الموارد المالية عبر الكرة الأرضية.

٦ - وأوجزت بعض وفود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية التطورات الحاصلة في بلدانها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تغييرات السياسة الأوسع من أجل الانتقال الى نظام موجه نحو السوق. وذكرت هذه الوفود أن الإطار القانوني للتحرير والخصخصة يوفر فرصا هامة للمؤسسات الخاصة، بما فيها الشركات عبر الوطنية، وأن حكوماتها توفر المعاملة ذاتها

للشركات عبر الوطنية والشركات الوطنية. وأشارت الى تجربتها الأخيرة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فذكر أحدها أن استمرار الجهود لتحسين إطار الاستثمار قد أوتي ثمارا وأن أغلبية الشركات عبر الوطنية التي تستثمر في بلده هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم أتت أساسا من الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة. وأشار وفد آخر الى النجاح المحدود الذي لقيه بلده في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الآن، بالرغم من التحرير والخصخصة وتوافر القوى العاملة المؤهلة. وذكر أن عمل البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر عمل مفيد في المساعدة على تحسين تقييم مساهمات الشركات عبر الوطنية. وذكر أحد الوفود أنه قد يكون من المفيد تنظيم حلقات دراسة عملية حول الاستثمار الأجنبي والخصخصة.

١ - الاتجاهات الحالية والمقبلة في الشركات عبر الوطنية

في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالشركات عبر الوطنية والتنمية، المعقود في نيويورك في ٢ - ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، استعرض الفريق الاتجاهات الحالية في الشركات عبر الوطنية وناقش الآثار المترتبة على السياسات العامة. وقد أعد الفريق هذه الورقة بناء على المناقشات التي دارت في الاجتماع. وتعكس الورقة الآراء التي أعرب عنها أعضاء الفريق، ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتقدم الورقة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين، وإلى لجنة الشركات عبر الوطنية في دورتها العاشرة، لكي تنظر فيها.

وتتناول الورقة الاتجاهات الحالية في الشركات عبر الوطنية، وتحلل الآثار المترتبة على السياسات العامة، وتقترح مجالات للعمل في المستقبل. وتركز الورقة على الشركات عبر الوطنية الصناعية، وتستبعد الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الخدمات، مثل المصارف والتأمين والسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتركز الورقة على الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من البلدان المتقدمة النمو مقرا لها، وتستبعد الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من البلدان النامية مقرا لها. وتركز الورقة على الشركات عبر الوطنية التي تعمل في البلدان النامية، وتستبعد الشركات عبر الوطنية التي تعمل في البلدان المتقدمة النمو. وتركز الورقة على الشركات عبر الوطنية التي تعمل في البلدان النامية، وتستبعد الشركات عبر الوطنية التي تعمل في البلدان المتقدمة النمو.

وتناول السيد لال مسائل استدامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، والآثار المترتبة على نشوء نظام انتاج دولي متكامل، وتدفقات الاستثمار إلى افريقيا وأقل البلدان نموا، والشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم. فرغم أن النمو الأخير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون ذا طبيعة دورية وتحدده ظروف حركة الأعمال داخل البلد وفي البلدان المضيفة، فثمة أيضا عوامل هيكلية أتاحت الزخم للنمو الذي شهدته مؤخرا البلدان النامية. وقد أتاحت ضخامة الصين وسرعة نموها الاقتصادي، وانفتاح جنوب آسيا مؤخرا مجالا واسعا لرفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المنطقة. ويرى السيد لال أن مسألة استدامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية تقتضي قدرا من البيان. فمن جهة أولى، يرجح أن تكفل العوامل الهيكلية، والنمو الاقتصادي، وإصلاحات السياسة العامة في البلدان النامية، وكذلك زيادة قدرتها التنافسية استدامة مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان. غير أن الحفاظ على حصتها الحالية من تدفقات الاستثمار على نطاق العالم قد يكون صعبا إذا ما زادت كثيرا تدفقات الاستثمار إلى البلدان المتقدمة النمو مع تحقيق انتعاشها الاقتصادي. ولكنه أشار إلى احتمال ظهور بعض عوامل مقوضة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية، وهو على جانب كبير من الأهمية في آسيا، ويرجح أن ينتقل إلى أمريكا اللاتينية وربما افريقيا، خاصة إذا استطاعت جنوب افريبا أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وأن تكون محركا للنمو في المنطقة. وفيما يتعلق بانتعاش التدفق إلى البلدان المتقدمة النمو، لاحظ السيد لال أنه على الرغم من تحول بعض الميزة النسبية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، فثمة صناعات جديدة في بلدان متقدمة تكتسب ميزات نسبية جديدة. وقد لا تكون هذه الصناعات الجديدة والناشئة في البلدان المتقدمة كثيفة العمالة، ولذلك قد تساهم في زيادة البطالة الهيكلية.

وتعرض السيد لال أيضا للآثار المترتبة على نشوء نظام انتاج متكامل دوليا. وأوضح أن هناك أنواعا مختلفة للتكامل، ليس بين وظائف الشركات فحسب (الانتاج، التسويق، التكنولوجيات)، وإنما عبر الشركات أيضا في شكل تحالفات استراتيجية، وكلا الشكلين يؤدي إلى تقليص الحيز الاقتصادي. ورغم أن فرصة الشركات الكبيرة في الاستفادة من نظام الانتاج المتكامل أقوى من فرص الآخرين، فإنه يمكن للبلدان النامية أن تجني فائدة أيضا، ويتوقف ذلك على عدد من العوامل هي: وجود إطار موات للاستثمار الأجنبي المباشر، وانفتاح النظم على التجارة وهجرة اليد العاملة، ووجود هيكل أساسي متقدم وقدرات تكنولوجية قوية ـ وهي عماد القدرة التنافسية الصناعية ـ تدعمها مؤسسات البحوث والعلوم، والتعليم والتدريب. وفيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا وأقل البلدان نموا، أشار السيد لال إلى أنه على الرغم من أن معظم البلدان المعنية قد رفع القيود عن

نظمه المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر واضطلع بإصلاحات اقتصادية هيكلية، وعلى الرغم من امتياز الصناعة بأدنى تكاليف للأجور، فإن هذه البلدان لم تجتذب سوى القليل من رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أجنبي مباشر واستثمارات أوراق مالية. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان يتركز في صناعات الموارد الطبيعية بدلا من الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى، ويعزى ذلك إلى القلق وعدم الاستقرار الاقتصادي والمشاكل الهيكلية، وهذه تشمل سوء الهياكل الأساسية وصغر الأسواق المحلية وتفتتها (وأحيانا قلة عدد سكانها) وضعف القدرات الصناعية مقرونا بمحدودية التكامل الإقليمي. ولئن كان يمكن معالجة القلق السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي باتخاذ تدابير سياسية عامة، فإن المشكلات الهيكلية التي تعوق القدرة التنافسية الصناعية يستغرق حلها وقتا أطول وتستوجب تنمية الأعمال الحرة المحلية، والاستثمار في التدريب على العلم والتكنولوجيا، وإنشاء صناعات معاونة محلية وتحسين الهياكل الأساسية. وختم السيد لال كلامه ملاحظا أن الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم مصدر دينامي من مصادر النمو والعمالة في البلدان النامية ومن مصادر التجديد في البلدان المتقدمة النمو؛ وأن المشاكل الأكبر التي تواجهها هذه الشركات في اتخاذ طابع عبر وطني بسبب صغر حجمها (نقص المعلومات، ونقص رؤوس الأموال، وعدم الاستفادة من نظم المعاونة) تستوجب بذل جهود خاصة لتعزيز عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوم بها.

٧ - وأشارت بعض الوفود إلى العوامل المؤدية إلى استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ومن بين العوامل التي يحتمل أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان استمرار التوقعات الخاصة بزيادة النمو وتحسن المناخ الاقتصادي، والاصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتغييرات الهيكلية، بما في ذلك انتقال بعض انتاج الصناعة التحويلية من البلدان المتقدمة ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدان النامية. كما أن ارتفاع عائدات الاستثمار في البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة أسهم في اجتذاب البلدان النامية للاستثمار الأجنبي. وجعلت الصلة القوية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر هذا الأخير سريع التأثر بالترتيبات التجارية الإقليمية ومن ثم فإن استدامة هذه الاستثمارات تتوقف على التطورات التي تحدث في العلاقات التجارية فيما بين البلدان. ومن شأن الجهود التي تبذلها الحكومات لجعل اقتصاداتها المحلية أكثر كفاءة وأقل تبديدا للموارد وأكثر انتاجية أن تحرر الموارد للأغراض الاستثمارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨ - واسترعت عدة وفود الانتباه إلى تباين الخبرة والفجوات التي يتعين ملاحظتها فيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وهناك عدد كبير من أقل البلدان نموا وبلدان أخرى في افريقيا لم يسهم في السعي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بل أنه ربما تخلف كثيرا. وأوجه التفاوت هذه تشكل جزءا من المشكلة العامة للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تزايد الفجوات بين أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى من حيث الانتاج، والتجارة، والاستثمار. وفيما يتعلق بالفجوات، استرعت وفود الانتباه إلى عدم الاستقرار السائد في بعض أكثر المناطق جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. والذي نماه جزئيا تفاوت الدخول. وأشير أيضا إلى احتمالات الضغوط التضخمية ونقص الأيدي العاملة الماهرة في البلدان التي تشهد أداء فعالا للنمو والاستثمار الأجنبي المباشر.

المربع ٢ - اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بعد عشرين عاما من إنشائها ودورها في المستقبل

في الجلسة الثالثة للجنة المعقودة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، اجتمعت هيئة للخبراء لمناقشة إسهام اللجنة منذ إنشائها في عام ١٩٧٤ واتجاه عملها المحتمل في العقد القادم. وشمل الخبراء السيدة سيلفيا أوستري والسيد بيتر فريرك، عضو مجلس إدارة فولكس فاجن AG (شركة مساهمة) وخبير استشاري سابق للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية؛ والسيد سانجايا لال، والسيدة ليليا بوتيستا، الممثلة الدائمة للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمحافظة السابقة لمجلس الاستثمار في الفلبين.

واتفق أعضاء الهيئة جميعهم على أن اللجنة توفر محفلا هاما لراسمي السياسات ومجتمع الشركات، وأثنوا على اللجنة لما تجريه من نقاش عالي المستوى بشأن قضايا هامة متصلة بالسياسات وأشادوا إشادة تامة بنوعية نتائج البحوث والمساعدة التقنية المقدمة من أمانة الأونكتاد بتوجيه من اللجنة. وكان هناك اتفاق عام أيضا على أن المسائل التي تغطيها اللجنة قد زادت أهمية وليس العكس على مدى العقدين الماضيين، وأن زيادة ترابط الاقتصاد العالمي سيثير عددا كبيرا من التحديات الجديدة في العقد القادم.

وقدم أعضاء الهيئة نظرة شاملة مثيرة للتحديات الناشئة لاقتصاد عالمي جديد. وتوقعت السيدة أوستري استمرار الاتجاه نحو تعميق التكامل الاقتصادي عن طريق الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر وقدمت صورة لدينامية نمو جديدة للاقتصاد العالمي تستند إلى خلق ونقل أصول معنوية مثل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة. بيد أن هذه التطورات تمثل أيضا تحديات اقتصادية وسياسية عميقة ترجع إلى عدة أمور من بينها إعادة توزيع الصناعة وارتفاع معدل البطالة في آن واحد في البلدان المتقدمة. وأكدت السيدة أوستري أن عهد ما بعد الحرب الباردة سيكون عهدا للخلافات المتزايدة بين الأنظمة الاقتصادية وليس السياسية وتنبأت بخطر الحمائية والنزعة إلى تكوين الكارتلات وتهميش جانب كبير من سكان العالم. ومن الاتجاهات المثيرة للقلق امتداد فكرة المعاملة بالمثل في المجال التقليدي للتجارة إلى مجال الاستثمار. وأطر السياسات العامة الوطنية والدولية ليست مهيئة لمواجهة هذه المشاكل وستحتاج إلى تركيز جديد على الروابط وتحسين التنسيق بين المؤسسات التنظيمية الدولية القائمة. وأكمل السيد فريرك عددا كبيرا من ملاحظات السيدة أوستري من منظور الشركات عبر الوطنية. فعلى مستوى الشركات، تؤدي التغييرات الجوهرية في استراتيجية الأعمال التي أصبحت تركز على البحث والتطوير والابتكار، والحاجة إلى إقامة تحالفات بين التجمعات إلى ظهور بيئة جديدة لكل من الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه التغييرات تؤكد أهمية العوامل المحددة التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل الثقة في النظام القانوني، ووجود بيئة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي واستقرار سياسي. وتوقع زيادة المنافسة الإقليمية والوطنية على الاستثمار الأجنبي المباشر ورأى أن أفضل وسيلة لمعالجة الخلافات الناجمة عن ذلك هي الوكالات الدولية القائمة مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد. ورأى السيد فريرك أن البطالة وتنمية الموارد البشرية، وكلتاهما توجد حاجة ماسة لأن يعالجهما المجتمع الدولي، قضيتان تتطلبان استجابة ثلاثية تقليدية، لكن هناك أيضا حاجة ملحة لنهج جديدة، بما في ذلك نهج تقترحها اللجنة.

ورأى السيد لال عالما تتزايد فيه الفرص تتيحه، جزئيا، بيئة سياسات عامة أكثر تحررا وتقدم تكنولوجي. بيد أن هناك اختلافات كبيرة داخل العالم المتقدم تتطلب استجابات محددة للسياسات العامة. وهذه الاختلافات تستحق عناية كبيرة من الأمانة. وذكر السيد لال أن المركز الحيوي للاقتصاد العالمي قد انتقل بوضوح إلى منطقة آسيا، ويشمل ذلك ليس فقط البلدان الصناعية الحديثة ولكن أيضا البلدان الصناعية من الرعيل الثاني ـ مثل ماليزيا واندونيسيا ـ وربما الأهم الصين. بيد أن معدل التغير السريع الذي شهدته تلك المنطقة يخلق بالفعل اختناقات هيكلية، وبخاصة في مجال التعليم. وتشهد أمريكا اللاتينية أيضا إحياء اقتصاديا حقيقيا، لكن من السابق لأوانه

الحكم على مدى استدامة مسارها الإنمائي: إذ لاحظ السيد لال اختلالات قطاعية وإقليمية كبيرة في نمط النمو والاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية. كما لاحظ ضعفا نسبيا في قاعدتها الصناعية على عكس منطقة آسيا. كذلك أعرب الدكتور لال عن تفاؤله فيما يتعلق بقدرة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على استخدام مزاياها الإقليمية في تحقيق مسار إنمائي مستدام، ولاحظ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في هذه البلدان. بيد أن العملية شديدة التفاوت. وأخيرا، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، وبخاصة بلدان افريقيا جنوب الصحراء، أكد الدكتور لال على الحاجة الملحة لوضع برنامج إنمائي طويل الأجل وشامل، بما في ذلك جهود لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لمعالجة الاختلالات الهيكلية في هذه البلدان.

وقدمت السيدة بوتيستا خبرتها العملية بشأن مسألة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وأكدت السيدة بوتيستا من جديد أن فرصا جديدة تتاح للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، نتيجة لإحياء النمو الاقتصادي، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ووضع أنظمة أكثر تحررا لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن الاستراتيجيات الجديدة التي تطبقها الشركات عبر الوطنية، وظهور تكتلات إقليمية، وتزايد الترابط بين التجارة والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر، جميعها عوامل تسهم في خلق بيئة أكثر تعقيدا لراسمي السياسات في البلدان النامية، مما يجعل المساعدة التقنية أساسية. وأكدت السيدة بوتيستا أن الروابط بين التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية ستصبح مجالات متزايدة الأهمية بالنسبة للجنة خلال العقد القادم. وفي هذا المجال وغيره من المجالات ينبغي أن تستمر اللجنة في مناقشة مسألة وضع قواعد وأنظمة دولية واضحة منظمة للشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٩ - وأشار عدد من الوفود إلى صعوبة إقامة صلة وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة. فإسهام الشركات عبر الوطنية لا يكمن في خلق فرص العمالة في ذاته، بقدر ما يكمن في توفير الاستثمارات، ونشر التكنولوجيا، وتدعيم القدرة التنافسية، وتخفيض الأسعار. أما فيما يتعلق بالعمالة، فإن آثار هذه الشركات على نوعية العمالة وخلق عمالة غير مباشرة أهم من آثارها على الأعداد التي يتم استخدامها مباشرة. بيد أن بعض المندوبين أشاروا إلى الدور الإيجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة في البلدان النامية، وبخاصة الصين، حيث زادت العمالة في الفروع الخارجية إلى ستة ملايين بحلول عام ١٩٩٣. وأشير أيضا إلى أن معاملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وإلى الخارج معاملة ليبرالية. إلى جانب اتباع سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي والقيام باستثمارات في مجال نوعية العمل، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الآثار المتعلقة بالعمالة ونوعية العمل إلى أقصى درجة. وأشار وفد إلى أنه ليس من السليم القول، كما جاء في التقرير الخاص بالشركات عبر الوطنية والعمالة، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والاحتياز لا يسهم في العمالة؛ فالتحسن في الكفاءة نتيجة لعمليات الدمج والاحتياز يمكن أن يسهم في زيادة الانتاج والعمالة. وذكر وفد أنه يتعين على الحكومات تعزيز عمليات الشركات عبر الوطنية بظروف اجتماعية متجانسة. ورئي في هذا الصدد أن وجود شرط اجتماعي في الاتفاقات الدولية أمر هام حتى وإن كانت النظرة إليه متباينة فيما بين مختلف تجمعات البلدان. وأشار وفد بلد نام إلى المعوقات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك بلده، في تحقيق زيادة سريعة في التعليم والتدريب كما تطلب الشركات عبر الوطنية التي تطور أنشطتها، وذكر أنه يتعين على الشركات عبر الوطنية هي أيضا أن توفر التدريب لعمالها.

المربع ٣ - الشركات عبر الوطنية والعمالة

شملت مداولات اللجنة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال اجتماعا غير رسمي بشأن الشركات عبر الوطنية والعمالة ضم هيئة من الخبراء تتألف من السيد غوستا كارلسون، أمين المؤتمر السويدي للمهنيين وهو خبير استشاري للجنة، والسيد دونكان كامبل، موظف أقدم للبحوث، بالمعهد الدولي لدراسات العمل، المنتدب لدى منظمة العمل الدولية، والسيد ر. ديكوستار، المدير بشركة نستلا المحدودة. وتناول النقاش عددا من القضايا المتعلقة بآثار الانتاج الدولي والاتجاه نحو زيادة التكامل عبر الحدود لأنشطة الشركات عبر الوطنية بالنسبة للعمالة وأسواق العمل بصورة عامة.

وأشار كارلسون الى أن الآثار المترتبة على زيادة امكانيات إعادة التوزيع عن طريق الشركات عبر الوطنية آثار معقدة ولا يمكن معالجتها بدون الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الوطنية التي هي أساس حالة العمالة في البلدان. وفي السنوات الأخيرة، كان الاهتمام بالسياسات المتعلقة بجانب العرض، وبمرونة سوق العمالة تقترن بمستويات مرتفعة نسبيا من البطالة، ونمو غير منشئ للعمالة في عدد كبير من البلدان المتقدمة. ولئن كانت إعادة توزيع الأنشطة الوطنية سعيا الى الأرباح التي تحققها فرص الأسواق يمكن أن تخلق مزيدا من المشاكل في هذه البيئة، فإن السياسات الرامية الى منع إعادة التوزيع هذه ليست هي الحل. بيد أنه اذا قامت البلدان بالتفرقة بين الجانبين في محاولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل، فقد يحدث تدهور لا داعي له في ظروف أسواق العمل.

وأعرب السيد كامبل عن اعتقاده بأنه مع أخذ كل شيء في الاعتبار، فإن زيادة امكانيات إعادة توزيع النشاط الاقتصادي عن طريق الشركات عبر الوطنية تشكل فرصة وليس تهديدا للبلدان النامية المضيفة، وان كانت تقلل إمكانيات العمل في مجال الانتاج المنخفض المهارات في البلدان المتقدمة. وفي الوقت ذاته، فمع تزايد اتجاه الشركات نحو التكامل الكلي في أنشطتها عبر الوطنية أصبح هناك تشتت أوسع للامكانيات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومجال أكبر لتخصص مختلف المواقع داخل سلاسل القيمة المضافة للشركات. ومما يؤثر أيضا في فرص العمل أن عددا كبيرا من الشركات عبر الوطنية تركز حاليا على أنشطتها الجوهرية وتترك البقية للخارج، مما يخلق فرص عمل في شركات لا صلة لها بها، وأن وسائل الاتصال الالكترونية تتيح الحصول على الأيدي العاملة بدون استثمارات.

وأكد السيد ديكوستير ضرورة فهم أن الشركات عبر الوطنية لديها عموما نظرة طويلة الأجل ولا تستثمر عندما تكون هناك آفاق واضحة للنمو. ومن ثم فإن الأجور، أو الفجوة في الظروف العامة المتعلقة بالعمالة، ليست سوى أحد المعايير المتعددة لاتخاذ قرارات الاستثمار بيد أن الوضع الحالي، فيما يتعلق بالتكاليف النسبية ليس في مصلحة البلدان المتقدمة من منظور العمالة. فبغية الحفاظ على الانتاج ودعم الصادرات، تلجأ البلدان المتقدمة الى زيادة التشغيل الآلي، مما يؤدي الى تفاقم البطالة،

واسترعى السيد ديكوستير الانتباه الى أن الشركات عبر الوطنية تخلق امكانيات ليس بتوليد العمالة فحسب ولكن أيضا بخلق فرص عمل أفضل وتوفير المهنيين والادارة. واختتم قائلا إنه على الرغم من القيود التي تشكلها الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بتوليد العمالة في البلدان المتقدمة، فإن هناك امكانيات مثيرة للاهتمام لخلق عمالة في البلدان النامية للمغتربين من البلدان المتقدمة.

واتفق الخبراء على أن تزايد أهمية التكنولوجيا وخلق الأصول في الانتاج الدولي المتكامل له آثار هامة على الأيدي العاملة واستخدامها. وقد أصبحت الميزة النسبية في الانتاج تعتمد بدرجة أقل على تكلفة الأيدي العاملة وبدرجة أكبر على نوعيتها. فالواقع أن الأيدي العاملة ينظر اليها، وبخاصة في الصناعة الكثيفة التكنولوجيا، كأصل أكثر منها تكلفة، بيد أن الشركات التي تحتاج الى الحصول على الأيدي العاملة، بالاضافة الى الموارد، تتأثر بظروف التكاليف وتميل الى التحرر نتيجة لاستراتيجيات الانتاج المتكامل التي تفصل الاستهلاك عن الانتاج عن طريق تشتت أوسع للأنشطة الوظيفية، ويوحي ذلك بأن مرونة سوق الأيدي العاملة مازالت خيارا متاحا. بيد أن استراتيجيات العمالة أو التنمية المبنية على مرونة سوق الأيدي العاملة قد وضعت في غير موضعها ويحتمل أن تسبب عدم استقرار. ويمكن أن تلعب البلدان دورا هاما، في إطار تزايد أهمية خلق الأصول، بتدعيم التعليم والتدريب.

وفي المناقشة التي أعقبت عروض الخبراء، كان هناك تأكيد عام لأهمية قضية العمالة بالنسبة لبلدان، وأهمية الابتكار في مجال العمالة، مع مراعاة التغييرات الضخمة التي حدثت في أسواق العمالة والاقتصادات الوطنية والدولية والوضع الغريب القائم بسبب وجود أعمال متاحة وأشخاص يبحثون عن عمل. واسترعى الانتباه الى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الحفاظ على اجتذابها للمستثمرين الأجانب بالجمع بين نوعية العمل العالية والتكلفة المنخفضة. وكان ثمة تأكيد أنه بالاضافة الى التعليم والتدريب عن طريق أنظمة التعليم النظامي للبلدان، ينبغي أن تسهم الشركات عبر الوطنية بدور بتدريب العمال الذين تستخدمهم وتحسين مهاراتهم.

١٠ - وعلقت عدة وفود على مسائل السياسات المتصلة بمشاركة الشركات عبر الوطنية، سواء بصفة عامة أو فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. واتفقت على أن نمو الاستثمارات الخاصة بصورة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة في البلدان النامية يعزى الى الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وإزالة الضوابط التنظيمية في مجموعة كبيرة من البلدان النامية. وقد تجدد الاهتمام بالأسواق الخاصة لتوفير السلع والخدمات. وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي، أتاحت القوانين الجديدة المنظمة للمشاركة الدولية مجالا واسعا لزيادة الاستثمارات الأجنبية. وتنظر الحكومات بشكل متزايد الى الشركات الخاصة والشركات عبر الوطنية كعوامل إيجابية للكفاءة والنمو الاقتصاديين. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تضمن السياسات الوطنية معدلات نمو أعلى ومستدامة واستثمارا في تنمية البنية الأساسية، وخدمات دعم، وسياسات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتعليما وتنمية للموارد البشرية.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يستمر تحرير الاقتصاد في تدعيم الاستثمار الخاص والمبادرة الخاصة، بما في ذلك العنصر الأجنبي، بما يعزز الناتج والعمالة على المستوى الوطني.

١١ - وثارت مناقشات محددة بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونوقشت على وجه الخصوص تكاليف وفوائد اتباع نهج مركز مقابل نهج مستهدف في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونوقش دور الحوافز وشروط الأداء بالاضافة الى المسألة الأوسع المتعلقة بالمنافسة فيما بين البلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر. ودارت المناقشات حول ما إذا كانت الحوافز انفاقا لا داعي له من جانب البلدان وما إذا كانت تشوه المنافسة. وأعرب وفد عن اعتقاده بأن الحوافز لا تشوه المنافسة طالما كانت غير مقترنة بشروط أداء. وأشار وفد آخر الى أن شروط الأداء تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد من تكاليف الشركات الخاصة.

١٢ - وبينما أعربت الوفود عن تقديرها لنوعية الوثائق الممتازة المقدمة في إطار بند جدول الأعمال، استرعت الانتباه الى بعض مجالات التحسين: إذ ينبغي أن يكون هناك تحليل شامل بدرجة أكبر للعوامل التي تؤثر على أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر ووصف أكثر تفصيلا لعدم امكانية مقارنة البيانات عبر البلدان. وبالاضافة الى ذلك، هناك حاجة الى زيادة التركيز على التطورات التي حدثت في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وفي أوروبا الشرقية وهي تطورات لا يعكسها التقرير المقدم الى اللجنة بشكل كاف.

١٣ - وشكر المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات التابع لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار في الاونكتاد، ملاحظاته الختامية، الوفود على تعليقاتها وعلى المناقشة المفيدة للقضايا. ورغم ان المناقشة كانت واسعة بدرجة يصعب تلخيصها، اشار الى عدد محدود من القضايا التي تستحق اهتماما خاصا. فأولا علقت جميع الوفود على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية واعتبرته تطورا ايجابيا ومرغوبا فيه. وثانيا، هناك ما يدعو الى التفاؤل فيما يتعلق بالتدفقات الى البلدان النامية، لكن السوق العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سوق تنافسية ومتغيرة وعلى البلدان أن تتوخى الحذر. وثالثا، أن اقل البلدان نموا تحتاج الى المساعدة. وأشار الى أن السبب الداعي الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية يتصل بالعوامل المحددة الرئيسية مثل حجم الأسواق ونموها. وتطور البنية الأساسية، والإطار المساعد. وإذا أصبحت أطر الاستثمار الأجنبي المباشر مماثلة، فإن عوامل أخرى تكتسب أهمية كبيرة؛ وتشمل هذه العوامل الإطار القانوني الملائم، والحكم السليم، والبيئة السياسية المستقرة، والبيئة السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي. وينبغي توجيه اهتمام خاص الى تنمية الموارد البشرية وتحسين العمالة. ورأى المدير المساعد أنه نظرا لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية والاعتراف بأهميته، فمن المهم أن يكون في إمكان الاونكتاد والمؤسسات الأخرى مساعدة البلدان النامية وإسداء المشورة اليها.

الفصل الثالث

دور الشركات عبر الوطنية في الخدمات

١ - نظرت اللجنة في البند٤ من جدول أعمالها في جلستيها ٥ و ٦ المعقودتين في ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان معروضا عليها تقرير أمانة الأونكتاد عن التجارب في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات بعنوان "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" (E/C.10/1994/4).

٢ - وعند تقديم البند، ذكر المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات، بشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار في الأونكتاد، أن أنشطة الخدمات تشكل لوحدها أهم نشاط اقتصادي في جميع الاقتصادات المتقدمة ومعظم الاقتصادات النامية، حيث تمثل في المتوسط نسبة ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية ونسبة ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، بالاضافة الى نصيبها المتزايد بإطراد وسرعة من العمالة في البلدان المتقدمة ومعظم البلدان النامية، وينعكس ذلك في سيطرة الخدمات على الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم ان المعاملات الدولية في أسواق الخدمات يمكن أن، تحدث بأي من طرق الأداء التالية: التجارة عبر الحدود، وحركة المستهلكين، وحركة موردي الخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخدمات بحكم طبيعتها لا يمكن نقلها، ومنن ثم يصعب التجارة فيها على مسافة عبر الحدود. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطريق الرئيسية لأداء الخدمات في الخارج، ويتضح ذلك من حقيقة هي أن نسبة تناهز ٥٠ الى ٦٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ شكل الخدمات وأن نحو ٤٠ الى ٥٠ في المائة من الأوراق المالية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر توجد في الخدمات.

٣ - وأشار المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات أيضا الى أن البلدان النامية قد أصبحت تدرك بشدة أهمية خدمات مثل السياحة، وخدمات الأيدي العاملة، وخدمات الموانئ، وخدمات تجارة الترانزيت، من بين خدمات أخرى، في تحقيق حصائل الصادرات، كما تدرك ضرورة إنشاء مجموعة فعالة من خدمات الانتاج كشرط لتحقيق تنمية اقتصادية تنافسية. وخلافا للحكمة التقليدية التي تعتبر أن نمو الخدمات يرجع بصورة رئيسية الى النمو الاقتصادي الإجمالي، ذكر المدير أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة توحي بأن تنمية أنشطة الخدمات قد لا ترجع الى النمو، بل انها قد تكون بالأحرى أحد شروطه الأساسية. ونتيجة لذلك، يتزايد اهتمام بلدان نامية كثيرة بتشجيع المنافسة وتحسين الانتاجية في قطاعاتها الخاصة بالخدمات. ولتحقيق ذلك، تهتم بفتح أسواقها لموردي الخدمات الأجنبية. وتوحي الخبرة المتعلقة بفوائد وتكاليف هذا الانفتاح وبخيارات السياسة العامة للبلدان الراغبة في تحرير قطاعات خدماتها، بما في ذلك خبرة مشروع للمساعدة التقنية يجري تنفيذه في بلدان نامية مختارة، بأن عدم كفاءة خدمات الانتاج يستتبع تكاليف اقتصادية باهظة بالنسبة للبلدان النامية. ويوحي ذلك بدوره بأن من المفيد تحديد تكاليف عدم الكفاءة كخطوة أولى في تحرير قطاع الخدمات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات. وفضلا عن ذلك، فإنه لتلافي تضارب السياسات داخل قطاع الخدمات، سيكون من المفيد إجراء إصلاح على مستوى "مجمعات الخدمات" أو مجموعات الخدمات المترابطة. بيد ان تحقيق تسلسل أمثل لاصلاح السياسات في مجال تحرير الخدمات يقتضي توجيه قدر من الاهتمام الى القضايا

التنظيمية على مستوى الاقتصاد الكلي قبل محاولة الاصلاح على مستوى مجمعات خدمات معينة. وهناك إصلاحات مكملة، مثل سياسات مكافحة الاحتكار أو سياسات المنافسة، ضرورية لفعالية تطبيق برنامج للتحرير، ويصدق ذلك بصورة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات حيث تكون الخبرة في المنافسة محدودة غالبا الى حد أبعد مما هي في صناعات البضائع.

٤ - ووافقت الوفود المتحدثة على أن دور الخدمات في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية مسألة هامة، وأن الوقت قد حان للجنة والأمانة لمعالجة هذه المسألة، وبخاصة في ضوء نجاح اختتام مفاوضات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف بوضع اتفاق عام للتجارة في الخدمات. وأيدت الاستنتاجات الواردة في تقرير أمانة الاونكتاد (E/C.10/1994/4) ورأت أن تجربة المشروع المشترك بين الاونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدروس المبنية على أساسها، الواردة في وثيقة الأمانة، مفيدة للغاية. كذلك أكدت عدة وفود ان مشروع الأمانة الخاص بـ "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" يشكل جهدا فريدا ورائدا، ومثالا جيدا يوضح ما تؤدي اليه البحوث من تطبيق عملي للمساعدة التقنية في مجال هام بالنسبة للبلدان النامية، وجهدا جديرا بالترحيب للتنسيق بين المنظمات الدولية.

٥ - واتفقت جميع الوفود على أنه لم يعد في الإمكان إغفال أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي الراهن. ومع ذلك أشارت عدة وفود إلى أنه ما زالت هناك فجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال تنمية الخدمات والتجارة في الخدمات، وأن تخلف البلدان النامية في هذا المجال يشكل قيدا على تنميتها الاقتصادية. وذكرت عدة وفود أيضا أنه لعوامل اقتصادية وثقافية وقانونية واجتماعية، وبسبب التخلف النسبي لقطاعات الخدمات، فإن قدرة البلدان النامية على الانفتاح مقيدة، وأن هذه العملية ينبغي أن تطبق بتدرج وحكمة. بيد أن الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك ما يتعلق منه بإفساح المجال أمام موردي الخدمات الأجنبية، ينبغي ألا يفهم خطأ على أنه إلغاء للضوابط التنظيمية، لأن الضوابط التنظيمية لا تشكل بالضرورة سياسة حمائية. وأشير على وجه الخصوص إلى أن جهود الخصخصة التي شهدتها البلدان النامية مؤخرا يمكن أن تسبب ثغرة محتملة في الضوابط التنظيمية، مما قد يضع البلدان النامية والشركات الناشئة فيها في وضع غير مؤات نسبيا في بيئة عالمية تتزايد فيها المنافسة. وذكر أحد الوفود أنه في هذا الصدد في جولة أوروغواي كانت مسألة الضوابط التنظيمية المحلية مسألة صعبة، وقال إن الاتفاق العام بشأن الخدمات، بالصيغة التي أبرم بها (المادة السادسة)، ينص على أن التدابير التنظيمية مثل إصدار التراخيص، والمعايير والمواصفات، تدابير مشروعة لتحقيق أهداف محلية معينة.

٦ - ولئن كانت عدة وفود قد وافقت على ضرورة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات وعلى آثاره الايجابية المحتملة، فإنها أشارت إلى أن تحرير الخدمات في البلدان النامية ينبغي أن يسير بحذر، وبخاصة في ميدان الخدمات المالية. وذكر وفد، مستشهدا بخبرة بلده وبلدان أخرى، أن تحرير القطاع المالي يجب أن يؤجل ريثما يتم إنشاء أنظمة فعالة للرقابة المالية والإشراف، بغية تلافي تسارع التدفقات المالية إلى الخارج. وفي عملية التحرير، ينبغي إيجاد توازن يكفل قدرة البلدان النامية على إنشاء نظام مصرفي محلي، ويسمح في الوقت ذاته بوجود أجنبي مناسب. وأكدت عدة وفود ضرورة إنشاء قدرة محلية في قطاع الخدمات المالية في البلدان النامية.

٧ - وأثارت عدة وفود مسألة التحرير من جانب واحد مقابل التحرير المتعدد الأطراف. وأعرب وفد عن اعتقاده بأن المفاوضات المتعددة الأطراف ينبغي ألا تعوق التحرير استنادا إلى أن التنازلات المتبادلة المنشودة ليست مضمونة، ذلك أن التعهد بالتزامات مقيدة في المفاوضات المتعددة الأطراف سيكفل تنازلات أو مكافأة على هذا التحرير بحكم أن عروض التعهد بالتزامات مقيدة ستصبح أسسا للحصول على تنازلات مقابلة. ومع ذلك ينبغي عدم اعتبار الأساس المنطقي للتحرير معادلا لهذه الأهداف الضيقة القصيرة الأجل. وبينما أكد وفد أنه لضمان المعاملة بالمثل والتوازن بين التكاليف والفوائد في الترتيبات التجارية، ينبغي ضمان معاملة بالمثل تتميز بالإنصاف في مجال الخدمات لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات، ذكر وفد آخر أن وضع ضوابط تنظيمية محلية للمعاملات الدولية في الخدمات ينبغي أن يقوم على مبدأ الدولة الأكثر رعاية وليس على أساس المعاملة بالمثل. وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى ضوابط دولية تضمن عدم تحول التدابير التنظيمية المحلية إلى حواجز لا داعي لها أمام التجارة في الخدمات. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى أن الإصلاحات المحلية ينبغي أن تقترن بسياسة فعالة للمنافسة، بما يكفل عدم إحياء الممارسات التجارية التقييدية بإجراء خاص متى قامت الحكومات بإلغائها. وذكر وفد آخر أن الضوابط التنظيمية ينبغي ألا تكون تمييزية على أي حال، وأنه ينبغي عدم اعتبار القيود على المعاملة الوطنية لموردي الخدمات الأجنبية أفضل من القيود على فرص الوصول إلى الأسواق.

٨ - وشملت المسائل التي اقترح تناولها بمزيد من الدراسة موضوع تنمية الموارد البشرية وصياغة إصلاح ملائم للسياسات في قطاع الخدمات. وشدد على أنه بدون وجود تنمية للموارد البشرية مصاحبة لإصلاح السياسات، لا يمكن إحراز نجاح في تطبيق السياسات حتى أفضلها صياغة. كما أن مسألة الدور الخاص لشركات الخدمات عبر الوطنية في عملية الانتقال في الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا اقترحت كموضوع هام يتعين تناوله بمزيد من البحث، وبخاصة في ضوء حقيقة هي أن الاقتصادات الانتقالية لم تنجح بعد في اجتذاب استثمار أجنبي كبير إلى قطاعات خدماتها.

٩ - وفيما يتعلق بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، أشار وفد إلى أن الطرق الثلاث الأخرى لأداء الخدمات إلى الأسواق الأجنبية (حركة المستهلكين، وحركة موردي الخدمات والتجارة عبر الحدود) أكثر أهمية في توازن الحساب الجاري لبلده من الاستثمار الأجنبي المباشر (من زاوية التدفقات إلى الخارج). وأكدت الأمانة في ردها أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المعاملات الدولية لبلد لن تتضح في التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر بنفس درجة وضوحها بالأحرى فيما يترتب عليها من مبيعات للفروع الأجنبية في مجال الخدمات.

الفصل الرابع

الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عبر الوطنية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والصكوك الأخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في الجلسة ٨، المعقودة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، واستمعت اللجنة الى عروض شفوية قدمها ممثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وممثل منظمة العمل الدولية.

٢ - عرض رئيس اللجنة هذا البند من جدول الأعمال فأشار الى أن اللجنة مدعوة الى مناقشة التطورات الهامة المتعلقة بالترتيبات والاتفاقات الدولية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. ولاحظ أن الأهمية المتزايدة التي تكتسيها الشركات عبر الوطنية في تنظيم النشاط الاقتصادي عبر الوطني تحدو على التفكير في وضع إطار عام لنشاط الشركات عبر الوطنية، ولا سيما في ضوء بروز نظام انتاج دولي متكامل رائدته الشركات عبر الوطنية والعلاقات المتبادلة الاقتصادية العابرة للحدود المتزايدة العمق والتعقيد. ولاحظ أن اللجنة تعودت النظر في إطار هذا البند من جدول الأعمال في تقارير بشأن التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية الى أن قررت اللجنة منذ سنوات قليلة مضت إنهاء المفاوضات المتعلقة بهذه المدونة. ومع ذلك تكشف في السنوات الأخيرة التعاون الحكومي الدولي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر استجابة، بالدرجة الأولى، لجهود الحكومات في مجال السياسة العامة الرامية الى توفير مناخ موات للاستثمار الأجنبي المباشر ولعمليات الشركات عبر الوطنية وذلك كجزء من الجهود الأعم الرامية الى تيسير النشاط الاقتصادي عبر الحدود. ويتمثل أهم تطور على الصعيد المتعدد الأطراف خلال السنوات القليلة الماضية في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ومما له أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصل بالتجارة وبشأن التجارة الدولية في الخدمات. وهناك تطور بارز آخر تمثل في قيام البنك الدولي بإعداد "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعاملة الاستثمار الأجنبي المباشر". وعلى صعيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك مبادرة جديدة هي قيد الدراسة غايتها توحيد جملة من الصكوك القائمة في صلب صك أعم للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن إعلان المبادئ الثلاثي الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية يستحق اهتماما خاصا من اللجنة لأنه يركز على السياسة الاجتماعية التي هي واحدة من ألح القضايا على جدول سياسات الحكومات في هذا الوقت، ويحتمل أن يكون للتطورات التي تتمخض عنها هذه الجهود آثار بارزة بالنسبة لصنع السياسات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وللتعاون مستقبلا في هذا الميدان.

٣ - وتلبية لطلب اللجنة في الجلسة السابقة، دعا الرئيس الى تقديم عروض شفوية من قبل ممثلي المنظمات التي تقوم ببذل الجهود المذكورة أعلاه.

٤ - فلاحظ ممثل أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أن اختتام جولة أوروغواي، من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والقيام رسميا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ باعتماد ما أسفرت عنه من صكوك يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة للمناخ الاستثماري في أرجاء العالم داخليا وخارجيا حيث أنه يحرر سبل الوصول الى الأسواق ويوجد إمكانيات جديدة للاستثمار المنتج. وأهم الاتفاقات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الاتجار بالبضائع المزيفة. وأوضح السمات الرئيسية للاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقال إن الاتفاق ينص على اجراء استعراض في غضون خمس سنوات للنظر في مزيد من الأحكام بشأن سياسة الاستثمار والمنافسة. ولئن كانت تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة واحدا من المجالات الجديدة الثلاثة التي تناولتها جولة أوروغواي فإن حصيلة المفاوضات المتعلقة بها تعتبر بلا شك أكثر تواضعا من النتائج المحرزة في مجالات أخرى. وانتقل المتحدث الى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فأوضح البعض من أبرز خطوطه التي تشمل تعريف وتغطية أربع طرائق رئيسية لعرض التجارة في الخدمات. وبين بوجه خاص أن الطرائق التي تنطوي على حضور تجاري وحضور للأشخاص الطبيعيين في بلد آخر تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تغطي، في جملة أمور، حق إقامة ومعاملة مقدمي الخدمات فور استقرارهم. ولاحظ أن هناك فئات ثلاث من الالتزامات المفروضة بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الفئة الأولى تنطوي على الالتزامات المطبقة على كافة جوانب التجارة في الخدمات الأمر الذي يشمل، في جملة أمور، الالتزامات الأساسية المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، وشفافية القوانين والأنظمة وتوافر آليات استعراض وسبل انتصاف تتصف بالحياد ومحاولة مواءمة المعايير لإصدار التصاريح والتراخيص لموردي الخدمات، والفئة الثانية من الالتزامات تخص الالتزامات المحددة الواردة في جداول التنازلات المقدمة من كل دولة من الدول الأعضاء. وشرط المعاملة الوطنية يصبح على هذا النحو مرهونا بإدراج هذا الالتزام في جدول الدولة العضو ويخضع لأي من الشروط أو التحفظات المنصوص عليها في ذلك الجدول. وهذه الالتزامات تفضي بدورها الى تعهدات بإخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي من القوانين الجديدة أو الممارسات الإدارية التي تمس بشكل ملموس التجارة في الخدمات، وجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مطالبون بأن تكون لهم التزامات متصلة بجداول الخدمات. وقال المتحدث إنه على الرغم من أهمية الالتزامات الأصلية المرفقة فعلا بالاتفاق فالمفهوم أنها تشكل بداية ليس إلا. وستجري مفاوضات إضافية في الفترات الفاصلة بين كل خمس سنوات. بالإضافة الى ذلك، تنص القرارات الوزارية التي اعتمدت في مراكش على أن تستأنف دون إبطاء المفاوضات في عدد من المجالات التي تشمل انتقال الأشخاص الطبيعيين والخدمات المالية والنقل البحري والاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية. ويوفر الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات مرونة للبلدان النامية من أجل توخي أولوياتها الانمائية الخاصة بها وفتح الباب في

قليل من صناعات الخدمات أو تحرير أنواع جديدة من المعاملات. وهناك أحكام خاصة تتعلق بأقل البلدان نموا. وتضم الفئة الثالثة من الأحكام الموضوعية في الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات النصوص التي هي واردة في مختلف المرفقات المتصلة بقطاعات خدمات معينة.

٥ - وأوضح المتحدث أن الاتفاق المتعلقة بالجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الاتجار بالبضائع المزيفة لا يعنى مباشرة بقضايا الاستثمار ولكنه يعالج جانبا مهما من البيئة القانونية يمس الشروط التي يتم بموجبها الاستثمار الأجنبي ألا وهو حماية الملكية الفكرية، وهو يغطي كافة المجالات الرئيسية لحقوق الملكية الفكرية ويضع المعايير الدنيا للحماية الموضوعية لكل فئة من الحقوق. ولأول مرة في القانون الدولي، يوجد اتفاق يقتضي من الدول الأعضاء أن توفر في إطار قوانينها ما يلزم من اجراءات وسبل الانتصاف الفعالة لإعمال حقوق الملكية الثقافية.

٦ - وذكر ممثل أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن من بين الأهداف الأساسية التي تتوخاها هذه المنظمة مساعدة الدول الأعضاء فيها على تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وعلى القيام بصورة تدريجية بإنشاء نظام لانتقال رؤوس الأموال بحرية ولتحقيق هذه الغاية، تملك المنظمة مجموعة عريضة من الصكوك المتعلقة بالتعاون. وتجسم هذه الصكوك مجموعة من الالتزامات المهمة تم الدخول فيها من قبل البلدان الأعضاء لتسهيل مقوم من أهم مقومات العلاقات الاقتصادية الدولية ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قام هذا التعاون حتى الآن حول محورين أساسيين هما: مدونات تحرير انتقال رؤوس الأموال والعمليات غير المنظورة وصك المعاملة الوطنية الذي هو جزء لا يتجزأ من الإعلان والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات لعام ١٩٧٦. ولئن لم يكن لهذه الصكوك نفس المنشأ والنطاق إلا انها إذا ما أخذت مجتمعة فهي تغطي كافة المعاملات الاستثمارية المباشرة سواء من قبل المؤسسات غير المقيمة أو المؤسسات الخاضعة لسيطرة أجنبية. وهي تقرر مبدأين أساسيين هما الحق في الاستقرار والمعاملة الوطنية؛ وتمثل الاجراءات المقابلة لذلك أكثر القواعد المتعددة الأطراف تفصيلا النافذة اليوم على الساحة الدولية. وهناك مقوم مهم آخر في إعلان عام ١٩٧٦ ويتمثل في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. والمبادئ التوجيهية هي مجموعة من التوصيات الخاصة بالمؤسسات عبر الوطنية لتوجيه عملياتها في مجالات من قبيل الكشف عن المعلومات والمسائل المالية والضريبية والعلم والتكنولوجيا وحماية البيئة وحماية المستهلك والممارسات التجارية التقييدية وعلاقات الاستخدام والعمل. وشدد المتحدث على أن جهودا جبارة بذلت على مر السنين من قبل اللجنتين المكلفتين بتفسير وتطبيق الصكوك المذكورة آنفا من أجل توسيع نطاق صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصلة بالاستثمار المباشر الداخلي وضمان تفسير متماسك من قبل البلدان الأعضاء في هذا المجال. على هذا النحو وبالإضافة الى تعزيز الاجراءات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات القائمة بموجب هذه الصكوك طلب مجلس وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من الأمانة دراسة جدوى ومزايا وضع صك استثماري أشمل. ويمكن لهذه الدراسة أن تضع في الاعتبار اتجاهات التدفقات الاستثمارية والصكوك الاستثمارية وأن تضع أحكاما فيما يتعلق بصك المعاملة الوطنية ومدونات التحرير.

كما يمكن أن تضع في الاعتبار مبادئ أخرى تتضمنها معاهدات استثمارية ثنائية قائمة بين البلدان الأعضاء وأن تبحث إمكانية تعزيز اجراءات تسوية النزاعات. ومن شأن الصك الاستثماري الأوسع نطاقا أن يكون ملزما قانونا من حيث المبدأ بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكن يمكن أن يفتح باب التوقيع عليه أيضا من قبل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولئن كانت هذه الأمور في مراحلها الأولية ويصعب التنبؤ بالحصيلة النهائية، فإن الجهود تبذل حاليا من أجل إعداد عناصر مشروع صك في غضون السنة الحالية.

٧ - لاحظ ممثل لأمانة منظمة العمل الدولية أن الإعلان الثنائي المتضمن للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية يمثل ردا منظمة العمل الدولية على آثار تنامي التوجه عبر الوطني للاقتصاد العالمي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة وشروط العمل وعلاقات العمل وكذلك في المستويات المعيشية للشعوب حول أنحاء العالم. وتكتسي هذه الاهتمامات أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية وهي منظمة لأرباب العمل فيها وللعمال فضلا عن الحكومات رأي، وبعد أن تعرض للمحتويات الرئيسية للإعلان الثلاثي انتقل الى الحديث عن الآليات المنشأة داخل منظمة العمل الدولية من أجل متابعة تنفيذ الإعلان. وشدد على أنه بالرغم من كون الإعلان وثيقة طوعية هناك اجراء أقره مجلس الإدارة يتيح للأطراف المتضررة تقديم طلبات لتفسير أحكامه إذا ما نشأت خلافات بشأن تطبيقها. وتطرق بإيجاز للاجرءات المحددة لتناول هذه الطلبات ولاحظ أن مجموعة ضئيلة فقط من أصل ما يزيد عن الخمسين طلبا مقدما حتى الآن أمكن معالجتها نظرا لأن بقية الطلبات تتصل بمسائل يمكن أن تعالج، من حيث المبدأ، معالجة أنسب في إطار الآليات المخصصة لمتابعة بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وشدد بالإضافة الى ذلك على أن الإعلان الثلاثي يوفر "أساسا اجتماعيا" لا غنى عنه للمفاوضات المتعلقة بالعمل والقضايا الاجتماعية، وهو يفي بمتطلبات بيئة اقتصادية واجتماعية دولية متغيرة ويمكن تطويعه بحسب هذه المتطلبات، كما انه يسهم في وضع قواعد تسمح بإقامة شراكات تضطلع في إطارها الحكومات فضلا عن أرباب العمل والعمال بما يلازمها من مسؤوليات تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يقتصر الإعلان على التأثير في نظم العمالة والاتفاقات الجماعية والسياسات الوطنية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية/علاقات العمل بل ويستلزم من جميع الأطراف، بوصفه صكا ثلاثيا وطوعيا، التسليم بمدى ما بينها من ترابط وما عليها من مسؤوليات للتشاور والتعاون فيما بينها. وأخيرا قال المتحدث إن الإعلان يعزز، بموازاة الزخم في تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة، وجهة النظر القائلة بأن في الإمكان أن يلعب التعاون الثلاثي والحوار والشفافية ووضع النظم الوطنية الملائمة دورا مركزيا في تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وذكر أحد الوفود بالعرض الذي قدمه ممثل البنك الدولي في دورة سابقة للجنة حول موضوع المبادئ التوجيهية الخاصة بمعاملة الاستثمار الأجنبي المباشر التي اعتمدها البنك الدولي فسأل ممثل أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن أوجه الاختلاف والشبه بين هذا الصك ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أشار إليها منذ هنيهة. وأوضح ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي انه بالرغم من الشبه الموجود بين العنوانين فإن هذين الصكين يختلفان في الواقع اختلافا كليا. فعلى حين أن المبادئ التوجيهية التي وضعها البنك الدولي موجهة الى الحكومات وتعنى بعدد من معايير المعاملة الواجب أن يعامل بها المستثمرون الأجانب بغثة اجتذاب التدفقات الاستثمارية فإن المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موجهة الى الشركات عبر الوطنية وتوفر معايير لأنشطتها بصفتها شركات تؤدي عمل المواطنين الصالحين. والمبادئ التوجيهية التي وضعها البنك الدولي تختلف أيضا عن كافة الصكوك التي هي قيد المناقشة من حيث أنها لا تتضمن آليات لمتابعة عملية التنفيذ.

٩ - وسأل وفد آخر ممثل أمانة منظمة العمل الدولية عن الضمانات التي يقدمها الإعلان الثلاثي الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن قضايا عمل الشباب وعمل الجنسين. فرد ممثل منظمة العمل الدولية قائلا، فيما يتعلق بعمل الشبان أن النهج الذي يتوخاه الإعلان الثلاثي قوامه أن الشروط الواجب تطبيقها على الشركات عبر الوطنية لا ينبغي أن تختلف عن الشروط الواجب تطبيقها على الشركات الوطنية في البلدان التي تستضيفها. وفيما يتعلق بقضايا تشغيل الجنسين فإن الإعلان واضح من حيث أنه يتضمن شرطا يحظر التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو المعتقدات السياسية.

١٠ - وطلب الرئيس توضيح ما إذا كان المؤتمر الوزاري لمجموعة غات المعقود في مراكش قد طلب من منظمة التجارة العالمية الجديدة أن تتصدى للعمل المتعلق بالتجارة والاستثمار أو بالتجارة والمنافسة، ولوحظ أن هناك حتى الآن، فقط لجنة معنية بالتجارة والبيئة. إلا أن سياسة المنافسة والممارسات التجارية التقييدية التي تتوخاها الشركات تثار بأشكال مختلفة في اتفاقات جولة أوروغواي الجديدة ولا سيما في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الذي ينص على اجراء مشاورات حول هذه القضية، وهناك في اتفاقات أخرى متعلقة بالتجارة في الخدمات بعض الأحكام التي تشير الى ضرورة تناول قضايا المنافسة في المستقبل.

١١ - وطلب وفد آخر من ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توضيح الاقتراح الذي أبداه مستشار خبير ومفاده أن أفضل الاحتمالات لإبرام صك شامل متعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الصك الأوسع مدى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الجاري إعداده. وأوضح ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه على حين أن الصك الأوسع مدى سيتم التفاوض عليه فيما بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة وسيكون، من حيث المبدأ، ملزما لهذه الدول الأعضاء دون سواها، إلا أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اتبعت على الدوام نهجا بالغ المرونة فيما يتصل بفتح صكوكها للتوقيع عليها من قبل غير الأعضاء إن هم رغبوا أن يكون ملزمين بها. وأشار الى بعض الأمثلة الحديثة العهد للدول غير الأعضاء التي اعتمدت بعض صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢ - وقال ممثل المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين إن منظماتها تشعر طبعا بخيبة الأمل بسبب الجمود الذي آلت إليه المدونة المقترحة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية ولكنها لاحظت القرار الذي اعتمد أثناء المشاورات الخاصة بشأن مدونة قواعد السلوك في تموز/يوليه ١٩٩٢ والمتعلق باتباع نهج جديد يمكن "أن يشمل إعداد مبادئ توجيهية و/أو أي صك دولي آخر بشأن الاستثمار الأجنبي". وقالت إن منظمتها تؤيد الاقتراحات الداعية الى قيام صك دولي مفرد يستند الى مدونات طوعية ومبادئ توجيهية من قبيل المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات، وميثاق التنمية المستدامة الذي وضعته غرفة التجارة الدولية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المستهلكين الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٣٩، المرفق. ويمكن لمنظمة التجارة العالمية الجديدة أن تضع قواعد تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات من قبيل سياسة المنافسة والتجارة والبيئة. وقالت إن منظمتها اقترحت أن تخذ اللجنة في دورتها العشرين قرارات محددة لمباشرة وضع مبادئ توجيهية كهذه تستند أساسا الى الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة وغير الملزمة القائمة ومنح شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار التابعة للأونكتاد الولاية والموارد اللازمة لدعم وضع هذه المبادئ التوجيهية وتنفيذها. وقالت إن المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين تأمل في أن تفي الحكومات الممثلة في اللجنة بمسؤولياتها الكبيرة وتقرر أن تدرج ضمن برنامج عمل اللجنة وضع مبادئ توجيهية للأعمال التجارية العالمية. وقال أحد الوفود انه لا ينبغي للجنة أن تعمل لإعداد مبادئ توجيهية للأعمال التجارة العالمية.

الفصل الخامس

التجارب القطرية والإقليمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في الجلستين ٦ و ٧ المعقودتين في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير من أمانة الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا (E/C.10/1994/5)؛

(ب) تقرير من أمانة الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى الواقعة خارج افريقيا (E/C.10/1994/6 و Corr.1)؛

(ج) تقرير من أمانة الأونكتاد عن تبادل المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (E/C.10/1994/7)؛

٢ - وعرض البند مساعد مدير فرع البحوث وتحليل السياسة العامة في شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار، فقال إن النمو الرائع الذي شهدته مؤخرا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية كان موزعا على نحو غير متكافئ فيما بين مجموعات البلدان النامية والأقاليم. وبيّن أن مجموعة أقل البلدان نموا لا تشارك في هذا النمو. وأوضح أن التدفقات إلى افريقيا - التي تشمل أكبر تجمع لأقل البلدان نموا، لم تشهد هي الأخرى زيادة؛ ونتيجة لذلك، فإن نصيب افريقيا في تدفقات البلدان النامية إلى البلدان النامية قد انتصف إلى ٦ في المائة بين النصف الثاني من الثمانينات ومطلع التسعينات. ولاحظ وفقا لذلك أن الجزء الأكبر من النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية قد تركز في شرق آسيا وجنوب شرقها، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولاحظ، في معرض حديثه عن افريقيا، أن التدفقات إلى هذه القارة ما زالت صغيرة على الرغم من التحرير الواسع الانتشار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اضطلعت به معظم الحكومات الافريقية أثناء الثمانينات، كجزء من برامج التكيف الهيكلي في كثير من الأحيان. وقال إن جاذبية افريقيا كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت مقيدة بصغر حجم معظم الأسواق وضعف القطاعات الخاصة وسوء الهياكل الأساسية المادية وعدم تكافؤ مستوى المهارات وشدة الاعتماد على الصادرات الأولية. غير أنه لاحظ أن من الخطأ التعميم من الحالات السلبية في بعض البلدان على القارة ككل، لأن من الواضح أن عددا من البلدان في افريقيا - إضافة إلى البلدان المصدرة للنفط - هي أكثر نجاحا من غيرها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة إذا ما قيست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بقيم نسبية، أي كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الإجمالي. ومن شأن الجهود الإصلاحية المستمرة في كثير من البلدان الافريقية أن تساعد على تحسين أدائها الاقتصادي، وأن تزيد، بالتالي، مجموعة البلدان التي تحقق نجاحا.

٣ - ثم انتقل مساعد مدير فرع البحوث وتحليل السياسة العامة إلى الحديث عن الأقاليم الأكثر نجاحا فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، فقال إن جنوب وشرق آسيا وجنوب شرقي آسيا ما برح يشهد أسرع نمو اقتصادي في العالم، وما زال يشكل أكبر إقليم من البلدان النامية المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يستأثر بنسبة ٥٧ في المائة من مجموع البلدان النامية في عام ١٩٩٢. وذكر أن الصين، بوجه خاص، قد أصبح أكبر البلدان المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها دينامية، لا في هذا الإقليم فحسب، بل أيضا في العالم النامي. ومن المحتمل أن تظل الأسواق الآخذة في التوسع عبر الإقليم تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت ذاته، فإن التبدلات في ميزات الكلفة تؤدي إلى تحويل نوع الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على كثافة اليد العاملة من البلدان المتوسطة الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل، بينما تنتقل البلدان الأولى نحو تلقي استثمار أجنبي مباشر أعلى جودة، وعلى وجه الخصوص، استثمار أجنبي مباشر في قطاع الخدمات. كما أن المستثمرين المحليين من هذه البلدان يشاركون في هذه العملية، مما يعزز ظهور هذه البلدان، ولا سيما جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، بوصفهما بلدين رئيسيين من بلدان الموطن في الإقليم. وذكر مساعد المدير أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد استفادتا أيضا من زيادة تدفقات الاستثمار، مما يسجل عكسا لاتجاه كان سائدا. وتم اجتذاب قدر كبير من هذا الاستثمار إلى القطاع الأولي وقطاع الخدمات، وهما قطاعان تسود فيهما برامج الخصخصة - التي تشكل مغناطيسا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الإقليم. وفي حين أن ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر "المعان" - أي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم عن طريق المشاركة في برامج الخصخصة والتحويلات من الديون إلى أسهم رأس المال - وما زال هاما بالنسبة إلى الإقليم، فقد نجحت بعض البلدان في اجتذاب مبالغ متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي. وقال إن التدفقات الواردة مستقبلا من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا الإقليم سييسرها استمرار سياسات الانفتاح، بما في ذلك إحراز تقدم صوب التكامل الإقليمي مع بلدان نامية ومتقدمة أخرى، وزيادة التوجه نحو التصدير، وعودة بلدان الإقليم إلى أسواق رأس المال الدولية.

٤ - وأكد المتحدث أن الاتجاه العريض القاعدة صوب إطار أكثر انفتاحا للاستثمار الأجنبي المباشر قد بات سمة هامة عبر العالم النامي خلال العقد الماضي. ونظرا لهذا الاتجاه الكاسح، فإن تقرير أمانة الأونكتاد عن تبادل المعلومات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر (E/C.10/1994/7)، المقدم إلى اللجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، يحلل خصائص عملية التحرر ويدرس مدى هذه العملية. ولاحظ أن عملية التحرر لا تشمل فقط التقليل من تشوهات السوق بسبب القيود والحوافز الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر، بل أيضا اعتماد معايير إيجابية للمعاملة والحماية فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب، وتعزيز الضوابط والإشراف المتدبر لضمان حسن سير أعمال السوق، وقال إنه، فيما يتعلق بهذه الجوانب جميعها، تغيرت نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم باتجاه التحرر أثناء العقد الماضي. وعلى الرغم مما لهذه

التغيرات من أهمية من أجل اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي ليست سوى جزء مما هو ضروري لإيجاد مناخ استثماري مؤات. وقال إن ثمة جانبا متزايد الأهمية هو وجود إطار قانوني يعمل جيدا لأغراض المعاملات التجارية بوجه عام، بما في ذلك حسن عمل الهياكل الأساسية المؤسسية الإدارية.

٥ - واختتم مساعد المدير بيانه ملاحظا أنه، بينما تفضي عملية التحرر إلى قدر من التقارب بين خصائص نظم الاستثمار الأجنبي المباشر، فما زال ثمة فروق عديدة وهامة. وفي الوقت ذاته، فإن تكامل الإنتاج عبر الحدود يوحي بأن عددا من السياسات الوطنية المتصلة بعملية الإنتاج تكتسب أبعادا دولية. وهذا يضع تحديات جديدة أمام صانعي السياسات في البلدان كافة. وعليه فإن عمليات تبادل المعلومات فيما بين البلدان بشأن تجاربها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وأطر سياساتها قد تكون مفيدة بوجه خاص.

٦ - واتفقت وفود من بلدان متقدمة وبلدان نامية وكذلك خبراء استشاريون على أنه، بينما حدث تقدم فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية كمجموعة، فبعض مجموعات البلدان، وخاصة أقلها نموا ومعظم البلدان الافريقية، لم تستفد من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وتم تهميشها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وفي التجارة العالمية كذلك. وأيد كثير من الوفود والخبراء التقدير الوارد في التقارير التي أمام اللجنة بأنه، على الرغم من أن الفرص المرتقبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا وأمريكا اللاتينية جيدة، وخاصة بالنسبة إلى آسيا، فالفرص المرتقبة لهذه التدفقات إلى افريقيا ليست كافية كذلك، وخاصة على الأجل القصير، على الرغم من الميزة الواضحة لكلفة اليد العاملة في التصنيع، وهي ميزة باتت تتمتع بها بلدان افريقية كثيرة حيال أقاليم أخرى. وقال إن الفرص المرتقبة لافريقيا على الأجل الطويل في تلقي استثمار أجنبي مباشر كبيرة، ولكن شريطة تصدي الحكومات للمشاكل الهيكلية (بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والبشرية) والاضطلاع بإصلاحات السياسة العامة باطراد وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي حال بلوغ أقل البلدان نموا عددا من هذه الأهداف - مثل إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية الكثيفة رأس المال - فإن ذلك سيتطلب تدفقات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧ - وذكرت وفود كثيرة أنها تتفق مع تعليل ضعف أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا الوارد في تقرير أمانة الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا (E/C.10/1994/5). وأكدت بعض الوفود وأحد الخبراء الاستشاريين أن ليس ثمة أدلة على أن برامج التكيف الهيكلي تساعد على اجتذاب مبالغ هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الافريقية. وجادلت بعض الوفود الأخرى هذا الرأي، قائلة، بدورها، إن هذه الحالات هي استثناء أكثر من كونها القاعدة.

٨ - واتفق عدد من المتكلمين على أن إحدى المهام الأساسية للحكومات في افريقيا التي تبذل جهودا في سبيل تحسين المناخ الاستثماري في بلدانها تتمثل في تغيير صورة بلدانها التي تستند إلى صورة عموم افريقيا التي تظهر من وسائط الإعلام بوصفها موقعا غير مرحّب بالمستثمرين الأجانب.

٩ - وقام متكلمون عديدون بإطلاع اللجنة على تجارب أقاليمهم أو بلدانهم في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية. وشدد أحد الوفود على أن الأداء الاقتصادي الجيد لآسيا هو نتيجة للمزيج المناسب من التدابير السوقية والتدخل الحكومي الصحيح، وأن الاستخدام الماهر للاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا كبيرا في هذا الأداء، واقترح إعداد دراسة عن هذه التجربة من أجل الدورة القادمة للجنة. وقدم خبير استشاري من أحد البلدان النامية عرضا مطولا للاستجابة الإيجابية للشركات عبر الوطنية لانفتاح بلده، حيث تدفقت إليه مبالغ هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر أحدثت عددا من المؤثرات الإيجابية في البلد في مجالات هيكل الملكية، واستحداث أشكال جديدة لتنظيم الأعمال التجارية، وتقنيات الإدارة، ورفع درجة المنتجات والتكنولجيا المحلية، وإيجاد فرص عمل، وتغيير العقلية المحلية بحيث أصبحت أكثر انفتاحا إلى العالم الخارجي. وقال مندوب من البلد ذاته إنه، بينما يتفق مع هذه الصورة، فهو يشدد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، في حال بلده، هو طريق ذو اتجاهين يأتي بمنافع لا لبلده فحسب بل للشركات عبر الوطنية أيضا. وإضافة إلى ذلك، ما زال يتعين على البلد أن يفعل الكثير لاجتذاب رأس المال من بلدان الموطن الرئيسية، حيث أن معظم الاستثمار الذي تم مؤخرا منشأه رعايا البلد الذين يعيشون في الخارج.

١٠ - وأكد وفد أحد البلدان المتقدمة أن البلد الذي حقق هذا القدر من النجاح هو بلد منخفض الدخل، ولذلك ينبغي أن تدرس تجربته بلدان نامية أخرى صادفت مصاعب في اجتذاب مبالغ هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف الوفد أن البلدان ذات مستوى منخفض من التنمية لا يمكنها عادة أن تثق من أنه ستردها تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي، فمن الطبيعي أن تعتمد أقل البلدان نموا اعتمادا أكبر على ورود تدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أنه لاحظ وفد آخر أن حجم هذه المساعدة ليس كافيا، ولذلك فإن تكميلها بورود تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر بالغ الأهمية.

١١ - والتمس وفد أحد كبار البلدان النامية المضيفة إجابة على السؤال عن سبب فشل تدابير تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان في اجتذاب هذا الاستثمار، فبيّن أن بلده يجد نفسه في حالة مماثلة في النصف الثاني من الثمانينات (بل في الواقع أن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بعد الأخذ بتدابير التحرر)، وأن الأسباب الكامنة وراء ذلك تشمل انعدام الاستقرار المالي للبلد: ولعل انعدام الاستقرار في مجالات عديدة هو سبب رئيسي من أسباب ضعف الاستجابة لتدابير التحرر الافريقية. وثمة سبب آخر هو، على الأرجح، استمرار عدم إيجاد حل لمشكل المديونية الخارجية التي ما زالت ملحة في كثير من البلدان الافريقية.

١٢ - وبيَّن وفد أحد البلدان المتقدمة أنه لا يتفق مع التقدير الوارد في التقرير المتعلق بافريقيا بأن البلدان كافة قد حررت سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات. وأضاف أن ثمة بلدانا افريقية كثيرة ما زالت متخلفة في مجال السياسة الاقتصادية الكلية. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن شكه في صحة تقديم أحد البلدان الكبيرة بوصفه مثالا يحتذى في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٣ - ولم تقتصر مشاطرة التجارب على سياسات البلد المضيف: فقد وجَّه أحد المندوبين نظر اللجنة إلى الدور الإيجابي الذي يمكن لسياسات البلد المضيف أن تؤديه في التشجيع على تدفق الاستثمار إلى البلدان النامية، وذكر بلده كمثال على ذلك. وقال إن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في توسيع إطار تقديم الدعم للعملية الإنمائية بمشاركة مؤسسات تجارية خاصة يعهد إليها باتخاذ المبادرة في إقامة مشاريع مشتركة في البلدان النامية.

١٤ - وأعرب أحد الوفود عن عدم ارتياحه لضعف تغطية إقليم أوروبا الوسطى والشرقية في التقارير التي أمام اللجنة. وأجاب مساعد المدير فورا بأن من المخطط إعداد فرع كامل عن هذا الإقليم في تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٤. وقام عدد من الوفود من الإقليم بإحاطة اللجنة علما بتجاربهم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. فذكر وفد من أحد بلدان أوروبا الوسطى أن رأس المال الأجنبي يدخل الأقليم بقدر كبير من التأني، وقام بموافاة اللجنة بنتائج الدراسة المتعلقة بتصور المستثمرين الأجانب للمخاطر في منطقة أوروبا الوسطى من الإقليم. وتبين الدراسة تصورا تمييزيا لا ينسجم دوما مع رأي شائع عن التقدم المحرز في الانتقال إلى اقتصاد سوقي من جهة والارتفاع في جاذبية معظم هذه البلدان بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

١٥ - وجرى قدر كبير من النقاش بشأن الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف في سبيل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية. وتركزت المناقشة على كيفية القيام بذلك في حالة افريقيا. واقترح وفد من أحد البلدان المتقدمة ووفد آخر من أحد البلدان النامية تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في افريقيا تنسيقا أفضل بغية تحقيق نتائج محددة. وأعربت وفود عديدة، منها وفد تحدث نيابة عن مجموعة كبيرة من البلدان، عن تأييدها القوي لفكرة عقد ندوة رفيعة المستوى عن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا تنظمها أمانة الأونكتاد ودعت البلدان التي في موقف يسمح لها بتوفير التمويل اللازم لهذا الجهد بأن تقوم بذلك.

١٦ - وقُدم عدد من الاقتراحات الداعية إلى إعداد دراسات محددة ترمي إلى المساعدة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية أو تبادل الخبرات، بما في ذلك دراسة عن دور هذا الاستثمار في النجاح الاقتصادي للبلدان الآسيوية وتحليل للإمكانات الاستثمارية في كل من أقل البلدان نموا لإحاطة الشركات عبر الوطنية علما بالفرص الاستثمارية لهذه البلدان.

١٧ - وتحدث أحد الوفود عن أهمية معاهدات الاستثمار الثنائي بوصفها صكوكا لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ودعا إلى وجوب وضع هذه الصكوك في الاعتبار أيضا عند تحليل الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر صوب البلدان النامية.

١٨ - وفي الخلاصة، تم الإقرار عموما بأهمية تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد تدابير تيسيرية لاجتذاب المستثمرين الأجانب، إلا أنه لوحظ أيضا أنه، بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج، يلزم أن تركز البلدان على إيجاد أوضاع اقتصادية كلية واقتصادية جزئية مستقرة. وشرح عدد من الوفود ما أجرته مؤخرا من تغيرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وما شهدته من تجارب في التعامل مع المستثمرين الأجانب، فلاحظت هذه الوفود أن هذه المبادلات توفر بالفعل أمثلة مفيدة لبلدان أخرى تواجه أوضاعا ومشاكل شبيهة. وعليه، اقترح عدد من الوفود أن عملية تبادل الخبرات فيما بين الحكومات بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مفيدة للغاية وينبغي تشجيعها. ولاحظت أنه، لأن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية هي المحفل الرئيسي داخل الأمم المتحدة المعني بمسائل الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي أنسب هيئة للاضطلاع بهذه المبادلات التي يمكنها، مع ذلك، الإفادة من مبادلات أكثر انتظاما وهيكلة. فيمكن مثلا، تيسير هذه المبادلات ودعمها عن طريق إعداد دراسات قطرية بمشاركة الأمانة وخبراء حكوميين وخبراء مستقلين، فضلا عن القطاع الخاص وغير ذلك من الأطراف المهتمة. وقد يكون من الصيغ البديلة لعمليات تبادل الخبرات التركيز على قضايا محددة كل عام، مثل الحوافز الضريبية وإجراءات التفويض وآليات تسوية المنازعات.

١٩ - وأوجز مساعد المدير في ملاحظاته الختامية القضايا الرئيسية التي نوقشت وأجاب على أسئلة محددة طرحتها الوفود. فقال إن التركيز على افريقيا أثناء المناقشة يتصف بالأهمية، نظرا لأن من الواضح أن افريقيا (بما فيها أقل بلدانها نموا) متخلفة عن مجموعات أخرى من البلدان النامية فيما يتعلق بنمو التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إنه، بينما لا ينكر أهمية تكوين صورة مناسبة عن بلدان فردية حيال المستثمرين الأجانب، فهو يلاحظ، مع ذلك، أن قضية العوامل الأساسية غير المؤاتية المقررة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي لا يمكن، في كثير من الحالات، تصحيحها بسهولة في فترة قصيرة من الزمن. غير أنه دعا إلى بذل كل الجهود في سبيل تغيير هذه الحالة في أقرب وقت ممكن. كما أشار إلى ما تضطلع به الأمانة حاليا من عمل بشأن معاهدات الاستثمار الثنائي، ودعا الوفود إلى مواصلة موافاة الأمانة بمعلومات عما يستجد من معاهدات.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٠ - أحاطت اللجنة علما بتقارير أمانة الأونكتاد وطلبت منها مواصلة برنامج عملها في هذا المجال، بما في ذلك، بوجه خاص، الخبرات القطرية والإقليمية المكتسبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية فضلا عن إجراء دراسات مقارنة بشأن الاتجاهات في أطر السياسة العامة حول العالم وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل السادس

الخبرة المكتسبة في التعاون التقني المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها ٩ المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير من أمانة الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني (E/C.10/1994/8)؛

(ب) تقرير من أمانة الأونكتاد عن مباشرة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع (E/C.10/1994/9)؛

(ج) تقرير من أمانة الأونكتاد عن تقديم المساعدة التقنيـــة إلى جنوب افريقيا جديدة (E/C.10/1994/11).

٢ - قال المدير المساعد للخدمات الاستشارية في مجال الأعمال التجارية الدولية في بيانه الاستهلالي إن حكومات معظم البلدان النامية قد سلكت، تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة وضغوط المنافسة على الاستثمارات، مناهج أقرب إلى الشمول لجذب الاستثمار الأجنبي. فالحكومات اليوم لا تسعى للحصول على المساعدة في تنقيح قوانين الاستثمار الأجنبي لديها فحسب، وإنما يزداد الاهتمام لديها بتهيئة مناخ استثماري موات شامل من خلال رسم سياسات اقتصادية كلية وأخرى إدارية مناسبة وتطوير الأنظمة الداعمة للشركات المحلية.

٣ - واستطرد المدير المساعد فقال إن برنامج المساعدة التقنية لا ينطوي فقط على خدمات استشارية، وإنما يمتد أيضا إلى تدريب ممثلي القطاعين العام والخاص على قضايا الاستثمار الأجنبي. وتدريب منظمي المشاريع جزء من هذه الأنشطة وهو يجري من خلال برنامج تنظيم المشاريع والتكنولوجيا "امبريتيك" (EMPRETEC)[٤]، الذي يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويساعدها لتكون دينامية ومن ثم جذابة، فيدخل المستثمرون الأجانب في شركة معها. ويجري العمل ببرنامج امبريتيك الآن في ثمانية بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية وافريقيا، وهو يقدم المساعدة بالفعل إلى أكثر من ٢ ٢٥٠ منظما للمشاريع.

---

(٤) هذا الاختصار مأخوذ عن الاسبانية وهو في الأصل كلمتان "منظمو المشاريع" (emprendedores) و "تكنولوجيا" (tecnología).

٤ - ولا يزال الطلب ينهال من البلدان النامية واقتصادات أوروبا الشرقية على المساعدة التقنية بصدد مسائل تتصل بالشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي. وقد أعرب رئيس الفرع عن أمله في أن يستطيع إجابة هذه الطلبات، ونوه بصفة خاصة باحتياجات الحكومة الديمقراطية الجديدة المنتخبة في جنوب افريقيا، التي تقع على عاتقها مهمة ضخمة هي بناء القدرة المحلية وكسب ثقة مجتمع الأعمال الدولي في آن معا حتى يمكن جذب الاستثمار الأجنبي. وأنهى رئيس الفرع كلمته الاستهلالية بأن شدد على أنه لا يمكن أن تقوم لبرنامج المساعدة التقنية قائمة ما لم يتلق دعما ماليا من البلدان المانحة، وأن على البلدان المانحة، الآن وقد أعيد تشكيل البرنامج في بنيان الأونكتاد، أن تستأنف تقديم مساهماتها المعتادة إلى الصندوق الاستئماني العام المعني بالشركات عبر الوطنية.

٥ - وأعربت وفود كثيرة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تقديرها لأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الشعبة في مجالات رسم السياسات العامة وما يتصل بذلك من تشريعات، والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، والخصخصة، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير المؤسسات. وذكرت بعض الوفود النتائج التي أسفرت عنها أنشطة محددة للمساعدة التقنية في بلدانها والتمست مواصلة هذه البرامج وتوسيعها أيضا. وأعرب مندوبون عديدون من البلدان المتقدمة عن تقديرهم أيضا لبرنامج المساعدة التقنية. وذكر أحد المندوبين على وجه التحديد العمل القيم الذي يقوم به في تطوير السياسات الحكومية لتحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة دوليا. وهنأ المندوب نفسه الأمانة على امتياز نوعية التقارير التي أعدتها الأمانة عن أنشطة التعاون التقني.

٦ - وأثنى مندوب تكلم باسم مجموعة عريضة من البلدان النامية على أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الشعبة حيث أنها تضع كثيرا من البحوث القيمة التي تجريها الشعبة موضع التنفيذ العملي. وقال إن بلدانا كثيرة قد أفادت من الشعبة ومن برنامجها للمساعدة التقنية وتدعو المجموعة التي يتكلم باسمها الأونكتاد إلى مواصلة وزيادة تدعيم العمل في هذا المجال. ولاحظت المجموعة التطويع الذي جرى لبرنامج المساعدة التقنية ليوائم نطاق المجالات العريض الذي يتعين معالجته للنهوض بالاستثمار الأجنبي والمشاريع المحلية ودعمهما. وتعرب المجموعة أيضا عن تقديرها إزاء تحول البرنامج إلى "التدقيق الشديد" في المسائل حتى تلابس الاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد على حدة. وتنوه المجموعة أيضا بأهمية برامج التدريب في بناء القدرات الوطنية، وقد سرها أن تلاحظ دخول التدريب الآن كعنصر هام في البرنامج الشامل للمساعدة التقنية. واختتم المندوب كلامه قائلا إن المجموعة تحث البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق الاستئماني لتزويده بموارد كافية، حتى يستطيع مواصلة هذا البرنامج الحميد للمساعدة التقنية.

٧ - وقال مندوب عن بلد متقدم إنه يبدو في حالة الشعبة المعنية بالشركات عبر الوطنية والاستثمار أن المزاوجة بين العمل التحليلي والأنشطة التقنية للشركات كان مثمرا ومتناغما. ولاحظ المندوب أيضا زيادة الطلب على المساعدة التقنية من جانب بلدان كثيرة تحاول اجتذاب الاستثمار الأجنبي. على أن شح الموارد يحول دون استجابة الشعبة على وجه الكفاية لهذه الطلبات. ولاحظ المندوب أن الشعبة قد اجتازت عملية

النقل من نيويورك إلى جنيف دون أن ينال منها ذلك. وتود حكومة ذلك المندوب أن تعرب عن ثقتها في قدرة الشعبة على مواصلة عملها الممتاز باستئناف المساهمة في الصندوق الاستئماني والتبرع بمبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ دولار أمريكي. وهذا المبلغ ليس مرصودا لمشروع بعينه، وإن كان حريا في رأي المندوب أن يستخدم جزء من هذا المبلغ للمساعدة في إنشاء إطار جيد للاستثمار الدولي في دولة جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة. وأنهى المندوب كلامه بحث سائر المانحين على الانضمام إلى بلده واستئناف الدعم المالي لأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الشعبة.

٨ - وانضم مندوب بلد افريقي إلى سائر المندوبين في تهنئة الحكومة الديمقراطية الجديدة لجنوب افريقيا وشجع الشعبة على مساعدة الحكومة الجديدة في مسعاها الجديد لجذب مستثمرين أجانب جدد. وشجع مندوب بلد متقدم برنامج المساعدة التقنية على مواصلة وتوسيع مساعدته لأقل البلدان نموا.

٩ - وأفاض مندوب بلد في أمريكا اللاتينية وآخر في افريقيا في التعقيب على نتائج ونجاح برنامج امبريتيك في بلديهما. وأعربا عن أملهما في أن تستأنف البلدان المانحة تقديم الدعم المالي لبرنامج المساعدة التقنية، حتى تستطيع الشعبة مواصلة عملها القيم في هذا الميدان.

١٠ - وأعرب مندوبان عن بلدين متقدمين عن تقديرهما بصفة خاصة للأنشطة المبذولة في مجال تنظيم المشاريع وتنمية الأعمال التجارية. وذكر مندوب أن موضوع الأعمال التجارية والتنمية سوف يدرج اعتبارا من عام ١٩٩٥ كبند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة. وأعرب المندوب عن أمله في أن يفضي ذلك إلى تدعيم الأونكتاد لمواصلة أنشطته في هذا الميدان. وأشار مندوب لبلد في أوروبا الغربية سبق أن ساهم في برنامج امبريتيك، بوجوب الاستمرار في ترقية مجموعة الأنشطة التي يقوم عليها هذا البرنامج وتطويع خدماته حتى تلبي الاحتياجات المتغيرة لمنظمي المشاريع المشتركين فيه.

١١ - ونوه مندوب عن بلد في جنوب شرقي آسيا بأهمية تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأثر ذلك في استكمال التنمية الاقتصادية الشاملة. ورحب بوجود برنامج مثل امبريتيك. على أن المندوب لاحظ أن هذا البرنامج لا يعمل إلا في بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا. وأوصى الأمانة أن توسع نطاق البرنامج بحيث يمتد إلى آسيا. وأفاض المندوب نفسه في الكلام أيضا عن العمل الذي أنجز في مجال ترتيبات البناء - التشغيل - النقل، ونوه بأهمية الدعم التقني للبلدان النامية التي تجري تجارب في هذا المجال.

١٢ - ونوه مندوب عن بلد آخر في جنوب شرقي آسيا بأهمية الشركات عبر الوطنية كمصادر للدراية التكنولوجية وعامل توليد للاستثمار في البلدان النامية. وركز المندوب على أهمية برنامج المساعدة التقنية في مساعدة الحكومات على اجتذاب استثمارات الشركات عبر الوطنية، وطالب البلدان المانحة باستئناف مساهماتها في الصندوق الاستئماني لكفالة تواصل هذا البرنامج. وأشار بصفة خاصة إلى المشروع المقترح

لتقديم "المساعدة إلى بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا من أجل تنمية السوق المالية". وقال إن هذا البرنامج الإقليمي المقترح والذي صممته الشعبة بالتعاون مع وكالات حكومية، لم يوضع بعد موضع التنفيذ لقصور الدعم المالي.

١٣ - وقال مندوب عن بلد متقدم وآخر عن بلد نام إنه سوف يكون من دواعي تقديرهما في المستقبل لو ذكرت البلدان بالاسم في التقارير التي تعدها أمانة الأونكتاد. ذلك أنه كثيرا ما يتعذر على المندوبين تقييم أثر برنامج المساعدة التقنية عندما يقال "إن بلدا افريقيا أو بلدا في الكاريبي قد تلقى مساعدة".

١٤ - وردا على المسألة التي أثارها المندوبان فيما يتعلق بذكر أسماء البلدان في تقارير الأمانة قال المدير المساعد للخدمات الاستشارية في مجال الأعمال التجارية الدولية إن الذي يهمه هو طبيعة المشكلة ومدى ملاءمة استجابة السياسة العامة لها والمشورة المسداة، لا اسم بلد بعينه. أضف إلى ذلك أنه وإن كان عدم ذكر اسم البلد يجعل من الصعب إلى حد ما جذب انتباه القارئ، فسوف تكون الخسارة أكبر إذا لم تتمكن الشعبة من تحليل تجارب مختلف البلدان بموضوعية ودون خوف من مس الحساسيات السياسية. وأعرب رئيس الفرع في ملاحظاته الختامية عن تقديره لردود الفعل الإيجابية التي أبداها كثير من الوفود المشتركة في المداولات. على أنه يود أن ينوه بأن استمرار أنشطة المساعدة التقنية التي نوقشت أثناء المداولات لا يمكن أن يتحقق إلا بتقديم دعم مالي كاف. وشكر رئيس الفرع البلد المانح الذي أعلن تجديد مساهمته في الصندوق الاستئماني، وأعرب عن أمله في أن يحذو سائر المانحين حذوه فيجددوا ثقتهم في البرنامج.

١٥ - واختتم الرئيس الجلسة قائلا إنه يشعر بسرور بالغ إزاء كثرة عدد البلدان المشتركة في المداولات حول أنشطة المساعدة التقنية، ففي ذلك تعبير عن اهتمام البلدان الأعضاء بهذا الجزء من برنامج الشعبة وتقدير كبير لها.

الفصل السابع

تنفيذ البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في جلستيها ١١ و ١٢ المعقودتين في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان أمامها الوثائق التالية:

(أ) تقرير من أمانة الأونكتاد عن أنشطة البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية (E/C.10/1994/10)؛

(ب) تقرير من أمانة الأونكتاد عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا (E/C.10/1994/11)؛

(ج) تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته الحادية عشرة (E/C.10/1993/12)؛

(د) تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته الثانية عشرة (E/C.10/1994/12).

٢ - قال المدير المسؤول عن شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار التابعة للأونكتاد، وهو يقدم هذا البند، إن نقل البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية إلى جنيف قد واجه مشاكل لوجستية وأن استعادة البرنامج لكامل طاقته التشغيلية في جنيف لم تحدث بعد. ولاحظ المدير المسؤول من ناحية أخرى أن برنامج العمل قد خرج من العملية سالما نسبيا من كل اضطراب وأشار إلى البيان الافتتاحي الذي ألقاه الموظف المسؤول عن الأونكتاد والقائل بأن عملية الادماج في صلب الأونكتاد جارية مع قيام الكثير من الأنشطة والأعمال المشتركة. ولاحظ المدير المسؤول صدور ٥٠ دراسة فنية وتقريرا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وتنفيذ ٣٥ مشروعا استشاريا وتنظيم نحو ٣٠ مائدة مستديرة وحلقة تدارس ورد البرنامج، الذي يشكل الآن شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار، على أكثر من ٠٠٠ ٣ طلب.

٣ - وأبرز المدير المسؤول اصدار التقرير بشأن الاستثمار في العالم، ١٩٩٣: الشركات عبر الوطنية والانتاج الدولي المتكامل[٥]، وهو أول مجلد من ثلاثة مجلدات بعنوان دليل الاستثمار في العالم، ١٩٩٢[٦]، وأول مجلد من ١٦ مجلدا هي قوام مكتبة الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية. كما شدد على "المحفل الدولي المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي عقد في مدينة أوساكا، باليابان، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقام البرنامج بتنظيمه بالتعاون مع سلطات محافظة أوساكا، والسلطات البلدية لمدينة أوساكا وغرفة التجارة والصناعة في أوساكا بغية تحقيق فهم أفضل لدور الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم في العملية الانمائية. وفي مجال الخدمات أشار المدير المسؤول إلى أن التعاون الذي تم في وقت سابق مع البنك الدولي في إطار المساهمة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أشفع في عام ١٩٩٣ باعداد دليل حول تحرير المعاملات الدولية في مجال الخدمات[٧] وعلى أساسه تم توفير التعاون التقني للبلدان في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في سياق مشروع أقاليمي ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وشدد على أن الشعبة تواصل عملها المتعلق باعداد دليل لأكبر شركات الخدمات في العالم وأصدرت تقريرين اثنين عن أثر تكنولوجيا المواصلات السلكية واللاسلكية الحديثة في إمكان الاتجار بخدمات التأمين والخدمات المصرفية وأن بحوثا مشابهة في مجال اسداء خدمات المشورة والاتصالات السلكية واللاسلكية بتمويل من الوكالة الدانمركية للمساعدة الانمائية.

٤ - ولاحظ المدير المسؤول أن الطلب على خدمات الشعبة الاستشارية والتدريبية استمر يتزايد وأن أنشطة الشعبة في هذا الميدان قد ركزت بشكل متزايد على مواضيع تقتضي أن تتخطى تلك الأنشطة مجرد اسداء المشورة بشأن صياغة التشريع الاستثماري وتشمل المشورة المتعلقة بجودة الادارة الاقتصادية وكفاءة وأمانة الادارة. كما أشار، في هذا السياق، إلى أن البرنامج ساعد الحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة في التفاوض على المشاريع المشتركة والادارة وغير ذلك من الترتيبات مع الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاعات مختلفة فضلا عن عدد كبير من المؤسسات الخاصة في البلدان النامية وذلك في إطار برنامجها امبريتيك EMPRETEC. وأبلغ المدير المسؤول بأن المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للشركات عبر الوطنية سجلت شبه توقف عام ١٩٩٣. ودعا البلدان المانحة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني بغية العودة بأنشطة التعاون التقني للبرنامج إلى سابق مستوياتها.

---

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.14.

(٦) المجلد الأول، آسيا والمحيط الهادئ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.A.11)؛ والمجلد الثاني، أوروبا الوسطى والشرقية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.1)؛ والمجلد الثالث، البلدان المتقدمة النمو (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.9).

(٧) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع (E.94.II.A.11).

٥ - كما بين المدير المسؤول أن دائرة جديدة للاحالة تابعة للأونكتاد قد أنشئت وهي تضم وحدات الاحالة التابعة للبرامج السابقة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والعلم والتكنولوجيا ولاحظ بأن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ قد أنهى بنجاح عملية انتقاله بانعقاد دورته الثانية عشرة في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

٦ - واستعرض المدير المسؤول في الملاحظات التي أبداها التبرعات المالية والعينية التي تلقاها البرنامج خلال عام ١٩٩٣. كما شدد على أن أنشطة البرنامج لعام ١٩٩٣، قد تم الاضطلاع بها بالتعاون الوثيق مع سائر المنظمات الدولية.

٧ - وتكملة للبيان الذي ألقاه المدير المسؤول، أدلى رؤساء الوحدات المعنية بالشركات عبر الوطنية المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وأيضا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ببيانات بخصوص تنفيذ البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية في المنطقة التي تعني كل منهم.

٨ - وعرض المدير المساعد للشعبة تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته الثانية عشرة (E/C.10/1994/12). وأبلغ المدير المساعد بأن الفريق قام، في الدورة الثانية عشرة، بمناقشة أهم التطورات العالمية والوطنية في ميدان المحاسبة والابلاغ واجراءات المحاسبة والتقييم المطبقة على الصكوك المالية الجديدة والكشف عن المسائل البيئية في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات عبر الوطنية، وبيان ما يتعلق بالمنح الحكومية وعمليات الايجار والاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات الذي تم التفاوض عليه كجزء من جولة أوروغواي للغات التي اختتمت أعمالها مؤخرا. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، بين المدير المساعد أيضا أن أعضاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ يعترفون بأن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قد تتولد عنه آثار بالغة الأهمية بالنسبة لمهنة المحاسبة في الدول الأعضاء وأن الخبراء أحاطوا علما بالاقتراح الداعي إلى انشاء فرقة عاملة للخدمات المهنية في إطار هذا الاتفاق. وبين أن الفريق يتوقع أن تتعاون هذه الفرقة العاملة، في معرض اضطلاعها بعملها المتعلق بمسائل المحاسبة، تعاونا وثيقا مع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الآنف الذكر وذلك لتفادي الازدواجية.

٩ - وأعربت جميع الوفود التي طلبت الكلمة عن تقديرها لجودة وكمية العمل البحثي والمتعلق بالمشورة التقنية الذي أنجزته الشعبة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ولاحظت بارتياح أنه بالرغم من المصاعب المتولدة عن عملية الانتقال أمكن للبرنامج ان يواصل عمله المهم بنفس الطريقة تقريبا كما في السابق. ولاحظت الوفود أيضا بالغ أهمية عمل البرنامج بالنسبة لما أنجزته البلدان النامية داخل الأونكتاد منذ دورة الأونكتاد الثامنة التي انعقدت في كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا.

١٠ - وأعربت الوفود عن ارتياحها بوجه خاص لجودة المساعدة التقنية المقدمة من الأمانة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي مساعدة اعتبرت بالغة الأهمية. وأشاروا إلى فائدة الحلقات الدراسية وحلقات التدارس التي نظمها البرنامج خلال السنة الأخيرة وبخاصة في مجال تعزيز مباشرة الأعمال الحرة. وأعربت البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال عن تقديرها لما تلقته من مساعدة لسن قوانين ونظم تتعلق بالاستثمار الأجنبي والتفاوض على ترتيبات المشاريع المشتركة وتعزيز مؤسسات الاستثمار. ولاحظت الوفود كذلك أن العمل البحثي الذي قام به البرنامج فيما يتعلق بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك العمل المتعلق بالخدمات ولاسيما التقرير المتعلق بالاستثمار في العالم، ١٩٩٣، يظل عملا متسما باستمرار بجودة عالية. وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها الكبير للجهود المبذولة فيما يتعلق بقضية الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساهمتها في العملية الانمائية. وقيل إن هذا مجال قدم فيه البرنامج مساهمات مفيدة في العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الخصخصة ونقل التكنولوجيا.

١١ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها ازاء انخفاض الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للشركات عبر الوطنية وللعمل الاستشاري والتدريبي الذي يضطلع به البرنامج في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما أعربت وفود عديدة عن الشكر على المساهمة التي أعلنها بلد مانح واحد خلال الدورة العشرين للجنة، فإنها ناشدت البلدان المانحة الأخرى مواصلة بذل جهد مماثل بغية تجديد موارد الصندوق الاستئماني لشركات عبر الوطنية.

١٢ - كما يبين أحد الوفود وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من الوفود الأخرى أنه لابد من العودة بموارد الميزانية العادية للبرنامج إلى سالف مستوياتها ليتمكن الأونكتاد من مواصلة أنشطة البرنامج. وفي هذا الصدد، حث الوفد اللجنة على توصية الجمعية العامة باعادة تخصيص اعتمادات في إطار الميزانية العادية المكرسة للأونكتاد لغرض الأنشطة التي يقوم بها البرنامج واستعادة الموارد التي خصصت أصلا لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ويوصي، في الوقت نفسه، بأنه ينبغي للجنة أن تحث على تنمية الموارد الخارجة عن الميزانية لغرض العمل المتعلق بالمساعدة التقنية.

١٣ - وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية المقبلة، شددت وفود عديدة على وجوب إدماج عمل اللجنة في إطار مجلس التجارة والتنمية بغية إيجاد هيئة من شأنها تعزيز تبادل الآراء فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدوائر التجارية والنقابات بشأن المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر الى جانب تلبية الحاجة الى توفير المزيد من المدخلات من القطاع الخاص كما ظهر من تجربة الفريق العامل المخصص المعني بالاستثمار والتدفقات المالية؛ وتمويل التنمية دون إنشاء ديون؛ وإيجاد آليات جديدة لزيادة الاستثمار والتدفقات المالية؛ وتوفير التوجيه لأنشطة وبرامج البحث، والإشراف على المساعدة التقنية المقدمة الى الحكومات المعنية من أجل إنشاء إطار قانوني أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالإطار الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، لاحظ أحد الوفود أنه

يتوجب على الشعبة، في نفس الوقت، تفادي أن تتحول الى مستشار اداري عالمي لدى البلدان النامية. وأعربت جميع الوفود في الوقت نفسه عن تأييدها للدور المستمر الذي تضطلع به شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بوصفها جهة الوصل بالنسبة للمساعدة البحثية والتقنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤ - وفيما يتعلق بتبادل المعلومات، قدم أحد الوفود وهو يتحدث أيضا بوصفه يرأس الفريق العامل التابع للأونكتاد المخصص للاستثمار والتدفات المالية؛ والتمويل الانمائي غير المنشئ للديون؛ والآليات الجديدة لإنماء الاستثمار والتدفقات المالية، بيانا عن عمل هذا الفريق العامل المخصص الذي أتيح تقريره أثناء الاجتماع. وأبلغ الوفد بأن الفكرة الأساسية الكامنة وراء إنشاء الفريق العامل تتمثل في استكشاف وتحليل السبل الكفيلة بتعزيز التدفقات المالية غير المنشئة للديون (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات الاستثمار في الحافظات المالية والتمويل الجديد من خلال مشاريع البناء - التشغيل - التحويل) الى البلدان النامية وأن عمل الفريق العامل المخصص الغرض منه تبادل التجارب القطرية لتبين ما اذا كان هناك التقاء لوجهات النظر حول هذه القضايا ولتحديد المجالات من أجل التعاون التقني على هذا الصعيد. وشدد الوفد على أنه تم، خلال اجتماعات الفريق العامل المخصص التي عقدت في شكل حلقة دراسية (شملت أيضا مشاركين من جهات غير حكومية رأى الوفد أن مشاركتهم حفزت الوفود على النقاش ذي الطابع غير الرسمي والأشد تركيزا). مناقشة عدد من الدراسات القطرية المتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تسلط الضوء على تجارب وتوقعات البلدان المستضيفة كما جرى النظر في مسألة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وتمت زيادة توضيح العوامل المحددة لتدفق الاستثمار في الحافظات المالية (ومفهوم الأسواق الناشئة التي تجتذب مزيدا من التدفقات من البلدان المتقدمة) فضلا عن قضايا متعلقة بالسياسة العامة ناشئة عن هذه التدفقات (أي دور وكيفية عمل أسواق الأوراق المالية، وتقبلها وما يمكن عمله لمواجهة هذا التقلب) والمجال الجديد نسبيا المتعلق بالتمويل المتصل بالبناء - التشغيل - التخويل. وشدد الوفد، في معرض تقييمه، على أن المشاركين في الفريق العامل المخصص رأوا أن تبادل المعلومات بين الوفود القطرية والمشاركين من القطاع الخاص والدوائر العلمية والمنظمات الدولية من قبيل اليونيدو والبنك الدولي حول هذه المسائل يعتبر تبادلا جم الفائدة وناجحا.

١٥ - وسلمت وفود عديدة بأهمية تجربة الفريق العامل المخصص بالنسبة لمداولات اللجنة ولا سيما دور التدفقات المالية غير المنشئة للديون الى البلدان النامية. ورأت بعض الوفود أن هذا الجانب ذاته يتوجب تعزيزه في برنامج عمل اللجنة المقبل. وسلمت وفود عديدة أيضا بأهمية النهج الثلاثي الذي يضم ممثلين للقطاع الخاص (بما في ذلك النقابات) الذي اختاره الفريق العامل المخصص وحثت على وجوب تعزيز هذا النهج في برنامج العمل المقبل للجنة.

١٦ - وبالإشارة الى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ سلم عدد من الوفود بقيمة العمل الموضوعي الذي أنجزه هذا الفريق أثناء دورته الثانية عشرة وأعادوا تأكيد

أهمية تحقيق الاتساق على الصعيد العالمي بين متطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ. ولوحظ أن البلدان المارة بمرحلة انتقالية قد تواجه مصاعب جمة في وضعها لمعايير مناسبة للمحاسبة والتقييم خاصة أثناء فترات التضخم الكبير وخلال عملية الخصخصة واستحداث معايير ومناهج لمراجعة الحسابات. وتبعا لذلك، أعربت بعض الوفود عن تقديرها للمساعدة التقنية المقدمة من قسم المحاسبة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٧ - في الجلسة ١٠، المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، عرض رئيس اللجنة ونقح شفويا مشروع قرار (E/C.10/1994/L.3) عنوانه "إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الآلية المؤسسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".

١٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بقصد تقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار).

١٩ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو بلغاريا والجزائر والمكسيك. وبعد اعتماد المشروع، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان.

الفصل الثامن

مسألة المستشارين الخبراء

١ - نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان معروضا عليها الوثيقة التالية:

مذكرة من أمانة الأونكتاد بشأن مسألة المستشارين الخبراء (E/C.10/1994/13 و Add.1).

٢ - لاحظت الوفود أن فريق الخبراء المستقلين يمثل سمة فريدة تتسم بها اللجنة، وقد أنشئ لمساعدة اللجنة والأمانة من خلال إسداء المشورة حول المسائل قيد النظر. وبذلك تتعزز الخبرة المتعددة الاختصاصات التي تتمتع بها اللجنة. وقد قدم الفريق الحالي من المستشارين الخبراء مساهمات هامة في تحديد قضايا جديدة في مجال الاستثمار الدولي.

٣ - وقد سلمت الوفود بالحاجة الى المشاركة المستمرة للمستشارين الخبراء في عمل اللجنة، واختيارهم على أساس جغرافي ومهني واسع، ولا سيما من النقابات وأوساط الأعمال وجماعات المصالح العامة والجامعات، من البلدان كافة. وفي الوقت نفسه، اعتبر أنه من الممكن تحسين طرائق اختيار المستشارين الخبراء التي أقرتها اللجنة في دورتها الثانية، وذلك لضمان زيادة فعالية مساهمتهم وتأمين حضورهم على نحو أكثر انتظاما. وفي هذا الصدد، اعتبرت طرائق إشراك الخبراء في الفريق العامل المخصص للاستثمار والتدفقات المالية التابع للأونكتاد طرائق مناسبة. فهي تتيح اشتراك الخبراء على نحو أكثر مرونة وبشكل موجه نحو معالجة قضايا محددة وفقا للمتطلبات الخاصة لجداول أعمال اجتماعات محددة. واعتبر أيضا أنه ينبغي إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة لتزويد الأمانة بأسماء الخبراء ذوي الصلة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٤ - أعربت اللجنة عن شكرها للمستشارين الخبراء المتقاعدين لما قدموه من مساهمات قيمة، وقررت أن يقوم مدير شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار في المستقبل، آخذا في اعتباره مقترحات أعضاء اللجنة، بدعوة المستشارين الخبراء الى مساعدة اللجنة على أساس مخصص وحسب الضرورة ووفقا للخبرات المتخصصة التي تتطلبها المواضيع المحددة التي يراد بحثها. وينبغي أن يواصل المستشارون الخبراء المشاركة بصفتهم الاستشارية الخاصة على أن يتم توفير تكاليف سفرهم من الموارد القائمة المخصصة لهذه الغاية. كما ينبغي مواصلة اختيار المستشارين الخبراء على أساس جغرافي ومهني واسع ولا سيما، حسب الاقتضاء، من بين النقابات وأوساط الأعمال وجماعات المصالح العامة والجامعات من كافة البلدان.

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والعشرين للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ١٠ من جدول أعمالها في الجلسة ١٢ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤.

٢ - وقام نائب الأمين العام للأونكتاد، المدير المسؤول عن شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالأونكتاد، بعرض وتقديم تنقيحات شفوية على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين، كما ورد في الوثيقة E/C.10/1994/L.2.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين، بصيغته المنقحة شفويا، للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر).

الفصل العاشر

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين

١ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة عن دورتها العشرين، ونقحه شفويا (E/C.10/1994/L.1 و Add.1-7).

٢ - وأدلى ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ببيانين، وبعدهما اعتمدت اللجنة تقريرها بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا أثناء المناقشة.

الفصل الحادي عشر

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية دورتها العشرين بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد عقدت اللجنة ١٢ جلسة (من الأولى إلى الثانية عشرة).

٢ - افتتح الدورة الرئيس المؤقت السيد فيض الله خيلجي (باكستان).

٣ - ألقى كلمة الافتتاح نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والموظف المسؤول عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

باء - الحضور

٤ - حضر الدورة الدول التالية الأعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بيلاروس، تونس، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السودان، السويد، سويسرا، الصين، غابون، فرنسا، فنزويلا، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٥ - وحضر الدورة المستشارون الخبراء التالية أسماؤهم: سيلفيا أوستري (كندا)، رودولوف أ. أوسوالد (الولايات المتحدة الأمريكية)، إيفان إيفانوف (الاتحاد الروسي)، ليليا باوتيتستا (الفلبين)، روجر ديكوستر (سويسرا)، بيتر فريرك (ألمانيا)، إدوارد ج. سابيرستين (الولايات المتحدة الأمريكية)، أوسوالدو سانكل (شيلي)، غوستا كارلسون (السويد)، دنكان كامبل (الولايات المتحدة الأمريكية)، أنطونيو كولومبو (إيطاليا)، سانجايا لال (الهند)، ليم كي منغ (سنغافورة)، سن ويان (الصين).

٦ - وحضر الدورة الخبراء التالية أسماؤهم: السيد أباتي (منظمة العمل الدولية، سويسرا)، السيد أوهين (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، سويسرا)، السيد جون م. دانغ (جامعة رتجرز، الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد لي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فرنسا).

٧ - وحضر الدورة الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: اسبانيا، استراليا، إكوادور، أوكرانيا، البرازيل، البرتغال، بولندا، تركيا، الدانمرك، السنغال، الفلبين، فنلندا، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، مدغشقر، مصر، النمسا، الهند، هنغاريا، اليونان.

٨ - وحضر ممثلون عن اللجان الإقليمية التالية: اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٩ - وحضر ممثلون عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية: منظمة العمل الدولية، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

١٠ - وحضر ممثل عن المنظمة الحكومية الدولية التالية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١١ - وحضر ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى: الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، المنظمة الدولية لأرباب الأعمال.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: مارينو بالدي (سويسرا)

نائبا الرئيس: لوردیس فالارينو (بنما)
راكوفسكي لاشيف (بلغاريا)

١٣ - وفي نفس الجلسة، قررت اللجنة إرجاء انتخاب نائب الرئيس المتبقي والمقرر إلى جلسة لاحقة.

١٤ - في الجلستين الرابعة والحادية عشرة، المعقودتين في ٤ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، انتخبت اللجنة بالتزكية طاووس فروخي (الجزائر) نائبا للرئيس وبريانتي جاجارين سنجي مقررا.

دال - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

١٥ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/C.10/1994/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية.

٤ - دور الشركات عبر الوطنية في الخدمات.

٥ - الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والصكوك الأخرى.

٦ - التجارب القطرية والإقليمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية.

٧ - الخبرة المكتسبة في التعاون التقني المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

٨ - تنفيذ برنامج الشركات عبر الوطنية والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة.

٩ - مسألة المستشارين الخبراء.

١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة.

١١ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين.

هاء - الوثائق

١٦ - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها العشرين.

مرفق

الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها العشرين

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.10/1994/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
E/C.10/1994/2	٣	تقرير من أمانة الأونكتاد عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر
E/C.10/1994/3	٣	تقرير من أمانة الأونكتاد عن الشركات عبر الوطنية والعمالة
E/C.10/1994/4	٤	تقرير من أمانة الأونكتاد عن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات
E/C.10/1994/5	٦	تقرير من أمانة الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا
E/C.10/1994/6 و Corr.1	٦	تقرير من أمانة الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية خارج افريقيا
E/C.10/1994/7	٦	تقرير من أمانة الأونكتاد عن تبادل المعلومات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر
E/C.10/1994/8	٧	تقرير من أمانة الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني
E/C.10/1994/9	٧	تقرير من أمانة الأونكتاد عن مباشرة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع
E/C.10/1994/10	٨	تقرير من أمانة الأونكتاد عن أنشطة البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية
E/C.10/1994/11	٨	تقرير من أمانة الأونكتاد عن المساعدة التقنية من أجل إقامة جنوب افريقيا جديدة
E/C.10/1993/12	٨	تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية عشرة
E/C.10/1994/12	٨	تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية عشرة
E/C.10/1994/13	٨	مذكرة من أمانة الأونكتاد عن مسألة المستشارين الخبراء
E/C.10/1994/L.1 و Add.1-7	١١	مشروع تقرير اللجنة
E/C.10/1994/L.2	١٠	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة
E/C.10/1994/L.3	٨	مشروع قرار قدمه رئيس اللجنة